ثـــورة
في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

حقوق الطبع

حقوق طبع هذا الكتاب مهداة من المؤلف إلى كل مسلم
وجزى الله خيرا من طبع أو أعان على طبعه وغفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين

الطبعـــة الأولى مارس ٢٠٢٣

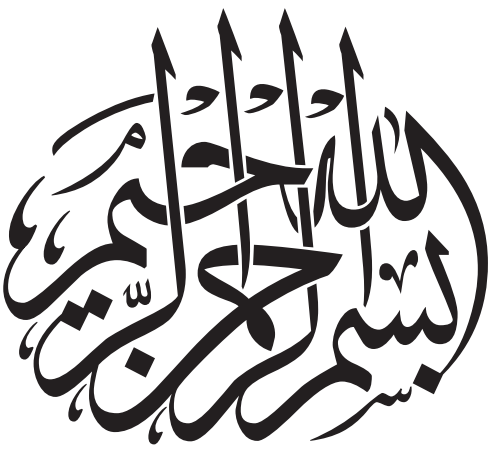
بسم الله الرحمن الرحيم

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

الفهـرس

مقدمة ٧
نماذج من أبحاثنا ٩
القياديون والبحث العلمي ١٥
الدول النامية علمياً ٢١
كفاءة القياديين في الحكومة والشعب ٣١
لماذا استقال مدير الجامعة؟ ٣٧
أين حكماء الوطن؟ ٣٩
الاعتراضات على السلطة العلمية ٤٣
ما المقصود بالبحث العلمي؟ وهل نحتاجه؟ ٤٩
الأبحاث التي لم تطبق ٥٥
تقييم القطاع العلمي ٥٩
نظام العلم والبحث العلمي ٦٥
طريقة اختيار المشاريع البحثية ٦٧
المقترح المتميز ٧٣
تمويل المشاريع البحثية ٧٧
الفرق بين العلم والعلماء ٨١
المستوى العلمي للمتخصصين ٨٥
نوعية الباحثين ٨٩
الأطباء والتخصص الثاني ٩٣
كنز التعاون العلمي ٩٥
نشر مقترح السلطة العلمية ٩٩
كتب للمؤلف ١٠١

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد.

تطرق كتاب «ثورة في الأبحاث العربية» إلى مفاهيم خاطئة في قطاع العلم والبحث العلمي موجودة عند كثير من الباحثين وأساتذة الجامعات فما بالك بغيرهم كما بين أن هناك فارق كبير بين دولنا والدول المتقدمة في الرصيد العلمي المادي من العلم والأبحاث وعلينا أن نغلق هذه الفجوة الكبيرة بأسرع ما يمكن فالعلم والبحث العلمي هما العمود الفقري للتنمية ولا يمكن اتقان العلم والتعليم والتدريب بدون أبحاث علمية كثيرة ومثل هذا يقال عن اتقان القرارات والخطط وذكرت في الكتاب أهمية مقترح السلطة العلمية والحاجة إلى ثورة علمية كبيرة جداً فالفائدة محدودة من طموحات عادية والحلول الجزئية لأن هناك كثيراً من الجهل والفساد في قطاع العلم والبحث العلمي وهذا يعنى أن الأمر بحاجة إلى تضحيات ومعاناة وصبر واستمرارية وأموال كثيرة جداً وعلى المخلصين من أفراد ومؤسسات وغيرهم أن يجتهدوا فالطريق ليس مفروشاً بالورود ولا زال العرب يتألمون

من مشاكل كبيرة ولكنهم لا يدركون أن كثير منها مرتبط بالتخلف في قطاع العلم والبحث العلمي لا بسبب الفاسدين والأعداء.

وفى الختام أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا الكتاب وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم وأسأل كل من انتفع بشيء منه أن يدعو لي ولوالدي وللمسلمين أجمعين.

عيد بطاح الدويهيس

الكويت في

٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤٤ هجرية

١٦ يناير ٢٠٢٣ ميلادية

نماذج من أبحاثنا

عندما انتقد نماذج خاطئة من الأبحاث العلمية العربية فلا يعني هذا أن ليس هناك نماذج صحيحة ولا يعني أن المطلوب الغاء الأبحاث حتى لا نرتكب أخطاء بل المطلوب هو معرفة الأخطاء الكبيرة في قطاع البحث العلمي وتصحيحها وعمل أبحاث مفيدة للتنمية بصورة واضحة جداً وسأتطرق هنا لبعض الأبحاث الخاطئة من خلال ما يلي:

(١) يقوم العالم بأبحاث في الاكتشافات والعلوم الأساسية والاختراعات والتطوير ولكن هذه الأبحاث لا تحتاجها التنمية العربية إلا في حالات محددة مثل تحلية المياه وبعض استخدامات الطاقة الشمسية وغير ذلك ويمكن المشاركة مع معاهد بحثية عالمية في هذه الأبحاث لأنه لا تتوفر عندنا القاعدة العلمية الكبيرة لعملها وليس عيباً أن نشترى منتجات الأبحاث من سيارات وهواتف نقالة وغير ذلك لأنه لا بديل آخر ولدينا أولويات بحثية مختلفة وأذكر قبل أكثر من أربعين عاماً كانت هناك أبحاث انتاج البروتين الأحادي الخلية من النفط في الكويت مع أن الوصول لمرحلة التطوير والإنتاج الصناعي سيكلف الكثير كما أن هناك بدائل حيوانية ونباتية للبروتين وانتاجها أسهل ومضمون صحياً ومقبولاً من الناس فلماذا نقامر من أجل الفضول أو التحدي العلمي ونجد من العرب اليوم من يهتمون بأبحاث تكنولوجيا النانو من باب تقليد الغرب وليس صحيح أننا إذا عملنا مثل أبحاثهم في التكنولوجيا الجديدة فلن يسبقونا بل سيسبقونا لأن الخبرة الصناعية عندهم

كبيرة جداً وهذا يعنى أن القاعدة العلمية المطلوبة للاختراعات ليست موجودة عندنا كما أن القطاع الصناعي القادر على انتاجها مفقود عندنا كما أن عالم الاختراعات فيه مخاطرات كبيرة فمن كل مئة اختراع يصل إلى مرحلة التطبيق التجاري ثلاثة فقط ولازلنا نسمع إلى اليوم فرح عربي بالاختراعات القليلة جداً التي عملها العرب مع أن فائدة الغالبية الساحقة منها للتنمية هي صفر أي مشاريع خاسرة وقال لي الدكتور أسامة الخولي رحمه الله قبل أربعين عاماً «إنه قيل له عن مشاركة العرب في حضور مؤتمرات عن الاختراعات في العالم لماذا تأتون فهذا الأمر لا يعنيكم» وقال لي مستشار أجنبي «إن الرغبة في الاختراعات والتميز العالمي لن يحققها معهدكم وإن كنتم ترغبون بذلك فلن تنجحوا وأغلقوا المعهد» وقلت «أنا مقتنع بأن دورنا هو نقل التكنولوجيا لا صناعتها».

(٢) تجد أبحاث في الرياضيات النظرية في حين نريد أبحاث في الرياضيات التطبيقية في مجالات اجتماعية وصناعية وغير ذلك حتى نستفيد منها ونعرف الأرقام والاحتمالات وأيضاً لا نريد أبحاث نظرية في الكيمياء أو مختبرية حول مركبات جديدة وغيرها أو أبحاث واقعية تتكلم عن الواقع البريطاني للحصول على شهادة دكتوراة بل نريد أن يحصل الباحث العربي دكتوراة في أبحاث كيميائية تتعلق بالواقع الكيميائي لوطنه ولا نريد أن يأخذ باحثينا شهادة دكتوراة في استزراع أسماك في النرويج أو فرنسا بل نريد أن يأخذوها عن أبحاث استزراع الأسماك في اليمن والصومال وسلطنة عمان وغير ذلك لأن هذه أمور مرتبطة

بالتنمية العربية فكم خسرنا جهود بحثية في عمل أبحاث لا نحتاجها في وطننا وعندنا علماء متخصصين وامكانيات لا بأس بها وما ينقصنا هو الإرادة والثقة بالنفس في كل المجالات وقال طالب عربي لبريطاني قبل أربعين عاماً «أنه يدرس فكر سياسي إسلامي في بريطانيا» فقال له «هل أنت جاد» وقل مثل هذا عن من يدرس اللغة العربية في الغرب وغير ذلك وعندنا اليوم أكثر من مئة ألف عربي حاصل على الدكتوراة وبعضهم عنده عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة خبرة وفيهم متميزون وهم قادرون على الإشراف على عشرات الآلاف من شهادة الماجستير والدكتوراة فلماذا نجعل هؤلاء يذهبون للغرب ويدفعون رسوم ويعملون أبحاث تهم الغرب ويتحملون الغربة وتكاليف المعيشة وكل ما نستفيده هو شهادات.

(٣) ينظر كثير من الباحثين العرب في مجالات العلوم والهندسة إلى الأبحاث نظرة فنية منفصلة عن الجدوى الاقتصادية والتنمية الوطنية أي هي أبحاث علمية يمكن نشرها في مجلات عالمية والحصول على ترقية ونحن نريد أبحاث تفيد التنمية وأيضاً تحقق الترقية والنشر العلمي ووجدنا من أهل البحث العلمي العربي من يبحث عن إمكانية انتاج أدوية من نباتات صحراوية مع أن لا جدوى اقتصادية من ذلك بل نحن نريد حماية النباتات الصحراوية من الانقراض والتلوث والرعي الجائر بل علينا الحفاظ حتى على العقارب والثعابين وهذا يعني أن علينا أن نربط أي مقترح بحثى بالواقع الوطني ومثل هذا يقال عن من يريد انتاج وقود من طحالب بحرية في حين أن عندنا نفط كثير

جداً وتجد من يبحث في نتائج التلوث البحري علي الأسماك أو التلوث البري على الحيوانات الصحراوية والمطلوب هو عمل أبحاث تؤدى إلى حماية البيئة البحرية والصحراوية من منابع التلوث ووضع قوانين لذلك وإنشاء محميات صحراوية وبحرية كبيرة وحماية الأسماك من الصيد الجائر ووجدنا من يبحث عن خلطات إسفلتية جديدة لصناعة طرق أفضل في حين أن الخلطات الإسفلتية المناسبة للطرق معروفة ومطبقة وثبت كفاءتها وأن فساد الإسفلت في الطرق هو بسبب الفساد أو الجهل أو كليهما وعلى البحث العلمي أن يحل المشكلة بالقيام بأبحاث في هذه المجالات لا أن يبحث في مواضيع فنية بحتة لا داعي لها.

(٤) يجب أن يتوجه البحث العلمي إلى المجالات المرتبطة بالتنمية بصورة كبيرة وستجد حتى في مجالات العلوم والهندسة أنها الأبحاث التي تتعلق بالقرارات والخطط والبرامج والقوانين فالحوافز الاقتصادية والمزارع النموذجية أهم للقطاع الزراعي من أبحاث فنية تحاول تطوير بذور القمح وإيجاد لوائح بناء للعزل الحراري أهم بكثير من أبحاث لاكتشاف مواد عازلة جديدة ووضع خطط للاستثمار الصناعي خارج الدولة يحقق أرباح كبيرة والتفكير بحلول من خلال البحث العلمي للأزمة الاسكانية أهم للمواطنين من أبحاث لا تنفعهم اذن لنبحث عما يحقق مصالح الشعب.

(٥) ما لا يعرفه الكثيرون أن البحث العلمي مثل الإصلاح إذا انشغلت بإصلاحات صغيرة أو هامشية فلن تتعرض إلى مشاكل وأيضاً ستكون بعيداً عن الحكمة والصواب ومصلحة الوطن ونجد كثير من الجامعات

والمعاهد البحثية والجهود البحثية الفردية بعيدة عن المواضيع الهامة في الوطن سواء كانت في الصناعة أو الزراعة أو الإدارة أو التعليم أو العدل أو غير ذلك فنجد مدير جامعة لا يسمح بعمل دراسات علمية عن ضعف الإنتاج البحثي للجامعة وتجد وزير التعليم يرفض التعمق في أسباب ضعف التعليم ولا يسمح بإعطاء معلومات للباحثين في ذلك وتجد من لا يريد فتح ملفات البطالة وحقوق العمال والفقر وغير ذلك وما أحوج أهل العلم للتفاعل الكبير مع مجتمعاتهم وتحقيق نجاحات كبيرة لأن تجاهل المشاكل لا يحلها بل يؤدى إلى زيادة حجمها وهذا واقع مشاهد فكفاية مجاملات وصمت وهروب.

(٦) أتمنى القيام فوراً بعمل دراسات كثيرة عن فائدة الأبحاث التي تم عملها في الوطن خلال العشرين سنة الماضية ومعرفة ماذا استفادت التنمية منها والتركيز على المبررات التي أعطيت في المقترح والتي تقول أنها ستفيد التنمية والاقتناع أن الحصول على موافقة جامعة أجنبية على المقترح هو عملية خاطئة لأنها تنظر له من ناحية أكاديمية بحتة والهدف من تقييم الماضي البحثي ليس الرجوع إلى الماضي بل الاستفادة منه حتي لا نكرر نفس الأخطاء وتضيع مواردنا العلمية والمالية في أبحاث بلا فائدة.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

القياديون والبحث العلمي

هناك حلقات هامة جداً مفقودة في كثير من القياديين والمدراء ويحتاجون أن يحضروا دورات تدريبية تعالج ضعفهم ومن أهم هذه الحلقات عدم ادراكهم لأهمية البحث العلمي والتشاور الكبير والعمل الجماعي وأهمية التفويض وأن القيادي والمدير هو المدرب الأول وهو المسؤول عن تطوير العاملين علمياً وسأركز هنا على عدم ادراك الغالبية الساحقة منهم أن العلم هو البحث العلمي وأن الاعتماد على علمهم وخبرتهم وأيضاً على المستشارين لا يكفي في كثير من الأمور فلا بد من القيام بدراسات علمية كثيرة قبل اتخاذ القرارات وأهمية البحث العلمي نابعة من أمور أن العلم كبير جداً أو أن علم الواقع المتعلق بكثير من الأمور والمواضيع كبير وإليكم نقاط تتعلق بهذا الموضوع:

١- لا تتعجب اذا قال قيادي حكومي في مجال الكهرباء نحن لا نحتاج بحث علمي واذا تم عمل مناطق جديدة فنحن نحتاج ميزانية لعمل محطة جديدة لتوليد الكهرباء وأقول أنتم بحاجة إلى البحث العلمي لترشيد الاستهلاك ولاختيار مواد البناء الافضل للعزل الحراري واختيار الوقود المناسب واستخدام الطاقة الشمسية وتحصيل الإيرادات وعمليات الصيانة وغير ذلك وتحتاج أبحاث عن الهيكل التنظيمي الإداري وغيره فما أسهل عمل تغيرات في الهيكل التنظيمي بدمج إدارات أو إلغاء إدارات أو غير ذلك والمسألة ليست آراء القادة ومستشارين فهم بحاجة إلى دراسات علمية فكم من تغيير في الهيكل التنظيمي أنتج هيكل تنظيمي

أسوا مما كان موجود إذن لا بد من تشجيع كل مؤسسة على عمل دراسات علمية مميزة وعمل إدارة كبيرة للدراسات والتعاون الكبير مع جامعات وغيرها لعمل دراسات عن المؤسسة

٢- القياديون وعلم التخطيط : هناك علوم تجد القياديين وغيرهم يتكلمون فيها وهى ليست مجال اختصاصهم ومنها التخطيط والإدارة وهم في هذه الحالة يعتمدون على آراء عقولهم التي تعطيهم مفاهيم خاطئة بعيدة عن علم التخطيط وهو الوضع السائد في العالم العربي وأقرأوا الخطط العربية وكفاءتها وستجدون أن هناك مشكلة كبيرة في هذا المجال ولهذا نحن بحاجة إلى دورات تدريبية كثيرة في مجال التخطيط ولنعلم أن العلاقة قوية جداً بين البحث العلمي والتخطيط بل يمكن أن يقال هما وجهان لعملة واحدة ومن عنده معرفة بأساسيات التخطيط سيقتنع بما أقول وأقرأوا كتبي في التخطيط وهي موجود على الإنترنت.

٣- **حشد العقول:** من الضروري تجميع علم العقول العاملة في المؤسسة من خلال مشاركة الكثير منهم في صناعة القرارات والخطط ويقال إن اليابانيين عندما يكون لديهم مقترح فإنهم يحولونه إلى موظفين كُثر ويكتب كل فرد منهم رأيه أما عندنا فإن كان يوجد في المؤسسة ألف فرد فنجد أن من يشاركون في صناعة القرارات العربية هم عشرون فرد أو أقل أي بنسبة ٢٪ أي نستخدم ٢٪ من عقول المؤسسة وصحيح أن هناك أفراد أقل تعليماً ولكن هذا لا يعني أنهم عاجزين عن تطوير كثير من

الأمور التي لا يراها القياديون.

٤- **كل بعقله راضي:** أهم مشكلة أمام التطور هي اقتناع كثير من القياديين أنهم يعلمون وأن الأمور واضحة فهم لا يدركون أن عالم العلم والواقع كبير جداً وقيل (كل بعقله راضي) وهذه المشكلة هي من أكبر الصعوبات أمام تطبيق مقترح السلطة العلمية والاقتناع بأهمية البحث العلمي لأنهم يكتفون بعقولهم وخبرتهم في حين أن الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة كبيرة في التخطيط وعلم الإدارة وغير ذلك ونحتاج حشد نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين وأيضاً القيام بأبحاث كثيرة. وأحب أن أنبه هنا إلى موضوع مهم وهو أن كثير من الناس يهتمون بمن هو القيادي في حين أن القيادي الأول يجب أن يكون العلم والبحث العلمي وكلما كان نصيبنا منه كبير كلما حققنا آمالنا وعالجنا مشاكلنا.

٥- **القيادي الضعيف:** هناك قياديين كثيرون لا يطورون أعمالهم أو ينشغلون بالعمل التنفيذي وكل همهم البقاء في المنصب أو الوصول لمنصب أعلى أو لا يحبون التغيير ويخافون من تحريك المياه الراكدة أو ليس عندهم الكفاءة للمنصب فقد تم تعيينهم بالواسطة أو للأقدمية وهؤلاء لا يحبون التطوير ويأتي البحث العلمي ليعالج كثير من الأمراض وقد يقول قائل عني أني متشائم ولا أرى إلا النصف الخالي من الكأس وأقول بل أرى إيجابيات كثيرة ولكن الصعوبات والمشاكل كثيرة جداً والفارق بيننا وبين الدول المتقدمة كبير جداً فهم لا يدركون خطورة تخلفنا العلمي والعملي ولا يرون مشاكل كبيرة في عالمنا العربي.

٦- **مقترحك مرفوض:** تصل للقياديين والمدراء كثير من المقترحات

التطويرية من العاملين معهم ولا يأخذون بها لأنهم يحتكمون إلى عقولهم ولا يقومون بعمل دراسات عليها وصحيح أن ليس كل المقترحات صحيحة ولكن الصحيح أن كثير من المقترحات الصحيحة يتم رفضها وهذا من المشاكل الكبيرة في العالم العربي التي جعلتنا نرتكب أخطاء فكرية وسياسية واقتصادية وإدارية وتعليمية وتربوية وغير ذلك وأؤيد إيجاد نشاط كبير في كل وزارة ومؤسسة وجامعة اسمه دراسة المقترحات كما أطلب من أصحاب المقترحات التعب في اعدادها وعمل دراسة عنها ومشاورة كثيرين فيها قبل تقديمها مكتوبة ومفصلة إلى القياديين والمدراء وأطلب أن يكتبوا عنها عشرين صحيفة أو اكثر فالاختصار مقبرة للمقترحات.

٧- **الأدوية العلمية:** إذا كانت أمراض الناس متنوعة فإن أنواع الجهل في عقول كثير من القياديين والأفراد والمؤسسات والتجار والمهندسين وغيرهم متنوع ومشكلة هؤلاء أنهم ليسوا كأصحاب الأمراض الجسدية الذين يذهبون للمستشفيات بل قد يستمر جهلهم لآخر العمر وعلينا أن نعالج أمراض العقول بالبحث عنهم وإعطائهم أدوية علمية من محاضرات ودورات تدريبية وكتب وحوارات فهناك من لا يعرف الإسلام بصورة صحيحة أو لا يعرف أهمية السياسة أو أهمية البحث العلمي أو أهمية سؤال أهل العلم بكافة تخصصاتهم أو أهمية الاقتصاد في المال أو الوحدة الوطنية أو لا يتصرف برجولة وعدل ورحمة أو لا يدرك خطورة العنصرية أو تواضع طموحات الأطفال والكبار وغير ذلك ولا تستغرب إذا وجدت رجل عمره ثلاثين أو أربعين سنة ويظن أن قطار

العلم قد فاته أذن كل فرد أو فئة أو مؤسسة أو غير ذلك يحتاج إلى أدوية مناسبة لأمراضها العقلية أي العلمية وبعضهم بحاجة إلى عمليات جراحية علمية.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

الدول النامية علمياً

بعد عقود من التخصص في مجال العلم والبحث العلمي وربطهما بالتنمية طالبت بإيجاد سلطة علمية في كل دولة نامية وأن تكون هذه السلطة هي عقل الدولة وتتكون من معاهد متميزة في الاقتصاد والإدارة والطاقة والصناعة والتعليم والزراعة وأن يعمل بها نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين وأن يكون عددهم بالآلاف فهي ليست مجلس علمي ودورها أشبه ما يكون بدور السلطة القضائية التي حولت علم العدل إلى واقع قدر ما تستطيع ودور السلطة العلمية هو تحويل علم الإدارة وعلم الاقتصاد وغير ذلك إلى واقع قدر ما تستطيع وسأتطرق إلى مواضيع لها علاقة بالسلطة العلمية من خلال ما يلى:

١- **المقارنة المحرجة:** كثير من العرب يقولون إن سبب تخلفنا هو تآمر الأعداء والفاسدين من بني جلدتنا ولا يدركون أن جهلنا هو السبب الأكبر وأقصد بجهلنا هو نقص الرصيد العلمي الوطني أي نقص شديد في الأبحاث العلمية وعدد العلماء والمتخصصين وحتى تقتنعوا بما أقول أذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق سنوياً أكثر من أربعمائة مليار دولار على البحث العلمي وعندها ثمانمائة وخمسون معهد أبحاث وأربعة آلاف جامعة وغير ذلك وهذا يعني بصورة أو بأخرى أنهم أفضل منا علمياً على الأقل ثلاثين ضعف وليس بثلاثين في المئة وهذا يجعلهم أقوياء تخطيطياً واقتصادياً وصناعياً وإدارياً وعلمياً .....إلخ فكيف نستطيع أن نخطط مثلما يخططون أو

نصنع مثلما يصنعون وهذا يعني أن تحقيق قفزات كبيرة في التنمية الوطنية مستحيل إن لم نطور بسرعة قطاع العلم والبحث العلمي ونوجد سلطة علمية تقود ذلك فالعلم والبحث العلمي هما العمود الفقري للتنمية.

٢- **قال غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠: «إن الرئيس الفرنسي له مائة صديقة بينهن واحدة مصابة بالإيدز لا يعرفها ميتران والرئيس الأمريكي له مائة حارس بينهم إرهابي لا يعرفه بوش أما أنا فعندي مائة خبير اقتصادي بينهم واحد ذكي لا أعرفه»** ويقصد بهذا الكلام إنه استشار أساتذة جامعيين متخصصين في مجال الاقتصاد كيف يحول الاقتصاد السوفيتي من شيوعي إلى رأسمالي؟ وأعطوه مقترحات وطبقها وسببت مشاكل كبيرة للدولة وأقول هذا حدث في دولة عظمى فكيف بدولنا وحدث هذا من أفراد متخصصين لأنهم يفتقدون الأبحاث الاقتصادية الكثيرة عن واقع بلدهم الاقتصادي والسياسي ولأنهم يجهلون تفاصيل علمية كثيرة عن الاقتصاد الرأسمالي وكم من أستاذ جامعي يتكلم في الاقتصاد بكلام جميل وصحيح ولكن هذا لا يعني قدرتهم على صناعة تطوير الاقتصاد وقد أدركت الصين ذلك فتعاملت بحذر شديد في التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية وعملت أبحاث وتجارب حتى حققت نجاح كبير جداً وأصبحت ثاني أقوى اقتصاد في العالم ونحن اليوم كعرب نشكو من مشاكل كبيرة منها أن كثير من غير المتخصصين يتكلمون في مواضيع لا يعرفون حتى الخطوط الرئيسية لها فنجد

سياسي يتكلم في الإسلام وعالم مسلم يتكلم في السياسة وطبيب يتكلم في الإدارة ومهندس يتكلم في التخطيط ونحن نشكو كعرب أيضاً من جهل المتخصصين كما حدث في الاتحاد السوفيتي فهم وإن كان عندهم علم وخبرة إلا أن الرصيد العلمي الوطني المطلوب لتطوير الاقتصاد أو غير ذلك أكبر بكثير من علمهم وخبرتهم لغياب أمور كثيرة أهمها الأبحاث العلمية الكثيرة والعمل الجماعي والتراكم العلمي ووصل كثير من هؤلاء المتخصصين إلى مناصب قيادية حكومية وشعبية وفي الغالب هدموا أكثر من ما بنوا لأن قراراتهم وخططهم ضعيفة الرصيد العلمي وهي قائمة على آرائهم لا علي الدراسات العلمية وأنا لا أنطلق في رأيي من يأس أو تشاؤم أو غضب بل أشخص واقعاً أراه واضحاً ولا أنكر وجود رصيد علمي وخبرة عند هذا وذاك من المتخصصين المتميزين ولكن ما نحتاجه أكثر مما عندهم بعشرات المرات ومن ليس مقتنع بكلامي فليعمل قائمتين من الاسئلة القائمة الأولى فيها مئة سؤال عن القضايا الهامة في الوطن ويوجهها لمئة من القيادات الحكومية والشعبية ويجمع اجاباتهم التفصيلية حولها وسيجد تناقضات كثيرة جداً ، والقائمة الثانية فيها مئة سؤال لفئة من المتخصصين في مجال الاقتصاد أو التعليم أو غير ذلك ويطلب منهم اجابات تفصيلية وأولويات ووسائل إصلاح ... إلخ وسيجد أيضاً تناقضات كبيرة جداً وسيقتنع بإذن الله أن كثير من الجهل منبعه كلام كثير من المتخصصين والقيادات عندما يطرحون آراءهم غير المسنودة بأبحاث علمية تقول ما يقولون.

٣- من الأمثلة التي تثبت مأساتنا العلمية هو أننا شاهدنا من غير المتخصصين أخطاء كبيرة فهناك حكام ليسوا متخصصين في العلوم العسكرية أدخلوا بلادهم في حروب خاسرة جداً وكم من مسؤول عمل خطة لوزارة أو مؤسسة وهو لا يعرف أساسيات التخطيط ولم يقم بعمل جماعي حقيقي بل جعل آراءه هي المؤثرة في الخطة وكم من أستاذ جامعي أصبح وزيراً فثبت خلال فترة قصيرة أنه لا يعرف واقع الوزارة فاتخذ قرارات خاطئة كثيرة ووجدنا سيطرة الأطباء على إدارة المستشفيات مع أنها بحاجة إلى متخصصين في إدارة المستشفيات وشاهدنا مسؤولين يغيرون هياكل تنظيمية وهم ليسوا متخصصين في الإدارة أو الواقع الإداري لمؤسساتهم، ولا زال هذا المسلسل المكسيكي مستمراً بقوة وما قلته يعني أنه قد يكون لدينا علم كافي لصناعة بعض القرارات الصحيحة أما تطوير وزارة أو مؤسسة أو قطاع أو دولة فالأمر بحاجة إلى علم كبير. وأذكر قبل أكثر من عشر سنوات أنني قابلت مسؤول عن مؤسسة اقتصادية حكومية تعمل في التطوير الاقتصادي وقال نحتاج إلى ثلاثمائة سنة للتطوير وأقول قد يكون قال هذا مازحاً والمهم أن الفكرة صحيحة وهي أن الفارق العلمي بيننا وبين الغرب في الاقتصاد وغيره كبير جداً وليس صحيح أن علوم الاقتصاد والإدارة والتعليم وغير ذلك سهلة فما بالك بالتطوير في التكنولوجيا ولو جمعنا ألف من أساتذة الجامعات العربية المتخصصة في الفيزياء والهندسة وغير ذلك وطلبنا منهم عمل سيارة وأعطيناهم عشر سنين لعجزوا عن صناعتها بالمستوى العالمي لأن هناك أسرار صناعية لا يعرفونها إذن لا يمكن

تجاهل أن خبرات الغرب العلمية مبنية على قاعدة علمية قوية أنفق عليها آلاف المليارات من الدولارات وأكثر من قرن من جهود العلماء.

٤- **التجربة الكويتية:** نجد من الكويتيين من يقول إننا في الستينات والسبعينات من القرن العشرين كنا أفضل من دول الخليج ثم سبقونا وبعض مقترحاتنا طبقوها ولم نطبقها وما ينقصنا هو الإخلاص لا العلم وأقول:

أولاً: لا شك أن الكويت حققت قفزات كبيرة في التنمية خلال تلك الفترة لأن المطلوب علمياً واضح وهو بناء محطات كهرباء وتحلية مياه ومدن ومدارس وغير ذلك ولكن عندما أصبح المطلوب حل مشكلة البطالة المقنعة وغير المقنعة وربط التعليم بسوق العمل ومعرفة أسباب التخلف التعليمي والاداري وغير ذلك فإن الرصيد العلمي الكويتي قليل جداً وما يؤثر به حالياً الآراء المتناقضة لا العلم.

ثانياً: لنفرق بين مقترح وبين تطبيقه فما أكثر المقترحات الاستثمارية لمشاريع كبيرة أو صغيرة ولكن إذا طلب من أصحابها اعطاءنا معلومات تفصيلية كثيرة عنها لن نجدها متوفرة فصواب فكرة ما لا يعني أننا نعرف تفاصيلها فمثلاً استزراع الروبيان موجود في العالم أما تطبيقه في هذه الدولة أو تلك فسيفشل إذا كنا نفتقد معلومات كثيرة.

ثالثاً: هناك من يعتقد أن الزمن سيؤدي إلى تراكم علمي كبير وأقول هذا ليس بصحيح فلا بد من أبحاث علمية كثيرة.

رابعاً: في الكويت وغيرها لا يحشدون خلف قراراتهم وخططهم حتى خمسة في المئة من العقول المتخصصة فهنالك فردية وانفرادية كبيرة جداً فكيف إذا كان الرصيد الوطني كله قليل.

٥- **المؤتمر المنقذ:** هناك اعتقاد عند كثيرين أن عمل مؤتمر أو تشكيل لجنة أو الاستعانة بخبراء أجانب كفيل بتطوير الاقتصاد أو حل مشكلة أو صناعة خطة أو تطوير التعليم أو غير ذلك فكأن هذه الأعمال ستجعلنا مؤهلين لتطوير بلادنا وسد الفجوة الكبيرة في العلم بين الدولة النامية والدولة المتطورة وأقول هذا لن يحدث ولو كان يحدث لما أنفقت الدول المتقدمة مليارات الدولارات على البحث العلمي فالمستشارين الأجانب لن ينقلوا كل العلم الاجنبي لأنه كثير وهم لا يعرفون واقعنا وهو كبير جداً فلا بد من سلطة علمية وطنية وكم من مؤتمر اقتصادي وغيره تم عمله ومع هذا لازلنا نعاني تخلفاً اقتصادياً ولكن ليس معنى هذا أننا لا نحتاج إلى مؤتمرات علمية كثيرة لأن فيها جوانب تعليمية كثيرة وعلينا أن ندرك أن اللجان مهمة وقد يحقق بعضها نجاح ولكن فعاليتها هي في أمور محددة لا في تطوير مؤسسة أو قطاع أو دولة وأنا هنا أتكلم عن لجان فيها متخصصين وجادين وليس ككثير من اللجان التي يتم تشكيلها وكثيراً ما تفشل اللجان بما فيها اللجان التخطيطية لعدم وجود متخصصين أو لأنه لا يتم ادارتها بصورة صحيحة فلا يحدث فيها نقاشات طويلة وجادة وتجد كثيراً من أعضائها يعتبرونها مهمة يجب التخلص منها بسرعة فهم مشغولون بأعمالهم ومما يثبت أن المؤتمر الاقتصادي أو غيره سيكون محدود

الفائدة أن عمل خطة خمسية لمؤسسة ناهيك عن وزارة أو دولة هو عمل يحتاج إلى جهد لمدة سنة على الاقل فكيف يكون مؤتمر اقتصادي قادر على تطوير قطاع كبير جداً.

٦- **المجلس العلمي الاستشاري وغيره:** مما اقترحه لتحقيق بعض التطور العلمي هو أن تحشد كل وزارة ومؤسسة وشركة مئة من أفضل العقول فيها في مجلس علمي استشاري ولا يكون من هؤلاء المئة أي مدير وأن يكون ربعهم من متقاعدين ومستقيلين عملوا في الوزارة أو المؤسسة وأن يطلب منهم عمل دراسات ومناقشات وتواصل مع العاملين بالمؤسسة ثم تقديم مقترحات تطويرية وهذا يضيف لعقل الادارة العليا مئة عقل متميز يعملون بصورة جماعية ويأخذون وقتاً كافياً لتشخيص المواضيع ووضع الحلول وأقترح أيضاً عمل إدارة قوية للأبحاث في كل مؤسسة ووزارة وشركة وأن تقوم بعمل دراسات كثيرة وتشجع كل إدارات المؤسسة على عمل دراسات علمية وايجاد تنافس بين الجميع في عمل الدراسات واعتبار هذه الدراسات من أهم معايير تقييم الأفراد والمدراء والادارات ومما يشجع كثيراً على الاقتناع بالمجلس العلمي الاستشاري والبحث العلمي في التطوير أن تأثيرهما أكبر بكثير من دور آراء القياديين والمدراء التي تصيب وتخطئ وتغطي مجالات محدودة يعرفونها.

٧- **سلطة مكافحة الجهل:** سنوجه بإذن الله ضربات قوية جداً للجهل إذ تم إنشاء سلطة علمية فهناك الكثير من القياديين والمدراء والمستشارين لهم أراء خاطئة فكل قيادي يكون متخصص في مجال

علمي واحد في الغالب وهذا يعني أنه لن يقدر على تقييم مقترحات كثيرة لتطوير المؤسسة، وكم من قيادي أعطاه متخصصون متميزون في داخل المؤسسة آراء صحيحة فلم يقبل بها ولكن إذا أعطاه المتخصصون الكثيرون في السلطة العلمية فلن يتهمهم بالجهل، ومن مزايا السلطة العلمية كبر حجمها وخبرتها بالواقع المحلي وغير ذلك وهي مركز لتجميع كل المقترحات من مختلف الأطراف ودراستها وستجد المقترحات الصحيحة التي يقدمها المتميزون قبول من السلطة العلمية بإذن الله وتعتبر السلطة العلمية هي مركز محاربة الآراء الخاطئة وما أكثرها سواء جاءت من متخصصين أو غيرهم وكم منا من كون رأيه عن موقف سياسي أو قرار إداري أو شعب أو حكومة أو حزب أو غير ذلك فلما اقترب وسمع من عدة أطراف اقتنع بأن رأيه كان خاطئاً.

٨- **المرجعية العلمية:** إذا كان الناس يرجعون في معرفة أمور دينهم لعلماء المسلمين فإن هناك خلافات فكرية وسياسية واجتماعية وأسرية وغير ذلك وستكون السلطة العلمية هي المرجعية العلمية التي يلجأ لها المختلفون لمعرفة الرأي العلمي وهذا لا يعني أن رأيها سيكون صحيحا مئة في المئة فهي ليست معصومة ولكنها صاحبة الرأي الصحيح في تسعين في المئة من الاختلافات لأن عندها البحث العلمي والعمل الجماعي فهي محكمة علمية إن صح التعبير، ومن فوائدها أن الكثيرين سيقتنعون أن الاقتناعات التي كانت في عقولهم لم تكن صحيحة وهم مثلاً يخلطون بين الانتماء والعنصرية أو بين التخطيط

والأهداف أو بين خيار سيء وآخر أكثر سوءاً أو لم يشاهدوا الأمور من زاوية أخرى وغير ذلك، ويقول الواقع الآن أن كثير ما يجتمع المختلفون مؤسسات أو فئات شعبية ويظنون أن العلم ثالثهما مع أن اجتماعهم لا يشارك فيه طرف محايد اسمه العلماء والدراسات العلمية.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

كفاءة القياديين في الحكومة والشعب

ألفت كتاب بعنوان «إصلاح الشعوب أولاً» وكالعادة نجد من يعتبر هذا الكتاب دفاع عن الحكومات أو اتهاماً لكل الشعب أو نابع من حالة إحباط ويأس أو المطالبة بأن يكون الشعب مثالي وهذا بحد ذاته يثبت أن عندنا مشكلة كبيرة في إتباع الأسلوب العلمي الذي يقرأ أولاً الكتاب ويفهمه بصورة صحيحة ويبتعد عن اتباع الظنون أو الاستعجال في الحكم أو تحميل الكلام ما لا يحتمله، وسأتطرق هنا إلى القياديين في الحكومات والشعوب من باب كفاءتهم العلمية وإليكم رأيي:

١- كم من قيادي حكومي أو شعبي تكلم عن التخطيط أو شارك فيه وأثر في عمل خطه خمسية أو استراتيجية وهو ليس عنده معرفة بأساسيات التخطيط وكل ما عنده الالتحاق بدورة تدريبية أو اثنتان مع أن العمل الأول والأهم لأي قيادي هو التخطيط وقال أهل التخطيط «عناصر النجاح ثلاثة التخطيط ثم التخطيط ثم التخطيط» وحتى تقتنعوا بما أقول أرجو أن تقرأوا كتبي في التخطيط وتقارنوها بالخطط العربية حتى تقتنعوا بالضعف الشديد لكثير من القياديين وما أشبه عمل هؤلاء بطالب يدخل الامتحان في مادة وهو لم يحضر أي محاضرات ولم يقرأ كتب فيها ومع هذا يجاوب على الأسئلة ومثل هذا يقال عن نصيب كثير من القياديين في علم الإدارة والحل هو إعطاء دورات كثيفة ومركزة في علم التخطيط وعلم الإدارة وتعريفهم

بواقع مؤسساتهم ومؤسسات شبيهه قبل أن يتسلموا عملهم الحكومي أو الشعبي.

٢- كم من قيادي حكومي أو شعبي لا يؤمن بالتشاور الكبير والحقيقي والعمل الجماعي والاستعانة بالمتخصصين فركز أغلب الصلاحيات في يديه وهو لا يعرف شيئاً اسمه اللامركزية ويتكلم في تخصصات ليست تخصصه ويتكلم عن واقع كبير بثقة لا يحسد عليها ويوجد العكس أيضا كم من قيادي أعطي المدراء صلاحيات كثيرة جداً وأعتبر ذلك تفويض صحيح وأصبح وجوده كعدمه.

٣- كم من قيادي وصلته مظلمة من موظف أو من عميل فتهرب من حلها أو عالجها بصورة خاطئة لأنه ضعيف أو جاهل ومثل هذا يقال عن مقترحات أعطيت لقياديين حكوميين أو شعبيين فرفضوها مع أنها صحيحة وكان الحد الأدنى هو مشاورة المتخصصين أو عمل دراسة أو تشكيل لجنة وهؤلاء يقتلون المقترحات الناجحة التي تطور العمل.

٤- كم من مسئول يظن أن الوزارة أو المؤسسة أو الجامعة أو غير ذلك هي ملك لأبوه لا للشعب فيقوم بتعيين أصدقائه ومن ينتمون لعرقه أو انتمائه السياسي أو الفكري وأبعدوا عن مناصب قياديين مخلصين متواجدين فيها لأنهم لا يقبلون أن يكونوا ضعفاء أو منافقين وهؤلاء يدمرون العدل ويصنعون الفساد الإداري الذي حطم طاقات ومعنويات الكثيرين.

٥- كم من مسئول اعتمد في ادارته على مجهوده الشخصي ولم يوجد عمل مؤسسي منظم يخفف عنه الأغلبية الساحقة من الأعمال فتجد مسؤول تعليمي يذهب في زيارات مفاجئة لمدارس قليلة مع أن معرفة الواقع التعليمي يتطلب وجود جهاز قوي فيه مئات من المراقبين الأكفاء الذين يزورون المدارس لينظروا في كفاءة أمور كثيرة وما ينطبق على التعليم ينطبق على الجهات الحكومية والشعبية لأن قراءة الواقع وعلم الواقع مهم جداً في التطوير الإداري والسياسي والفكري والاجتماعي وغير ذلك.

٦- كم من مسئول استلم منصب قيادي وهو ليس عنده خبرة في واقع الوزارة والمؤسسة واعتبر نفسه بعد شهور قليلة قادر على تطويرها فأخذ يقوم باتخاذ قرارات كبيرة ولا يأخذ آراء المتخصصين ويقلل من كفاءة عشر أو عشرين سنة من الخبرة وأكثر ويعتبر الخطة الموجودة فاشلة ويصنع خطة حسب آراءه.

٧- من القياديين من يتأثر بتخصصه العلمي أو بيئته العقائدية أو السياسية أو العرقية فتجد المتخصصين بالاقتصاد يرون الواقع كله أو أغلبه كأنه اقتصاد ومثل ذلك المتخصص في السياسة أو الإدارة أو غير ذلك وهذا يضعف أو يلغي أهمية التخصصات الأخرى إذن لابد من التوازن العلمي في فهم الواقع، وتجد من القياديين من يركز كثيراً على الأمور الشخصية والعلاقات ومنهم من لا يعرف غير القانون واللوائح ومنهم ليس عنده الحد الأدنى من قبول الآخر ومنهم من

يحكم على الناس حسب انتماءاتهم الفكرية أو السياسية وتجد من القيادات الشعبية من يغلق أبواب الحوار الفكري أو السياسي اعتقاداً منهم أنهم بلا فائدة وتجد من القياديين في القطاع الخاص من لا يعرف الواقع السياسي ويظنون أن الكفاءة في عمل مشاريع استثمارية تؤهلهم لقيادة وزارة أو حكومة ووصل كثير من هؤلاء إلى مناصب حكومية ففشلوا.

٨- ما قلته يؤكد أن القياديين الأكفاء من المخلصين هم قلة ويؤكد أن كثير من التخلف صنعه المخلصون بجهلهم ولم يصنعه الفاسدون أو الأعداء ولتطوير القياديين نحن بحاجة إلى سلطة علمية تدعمهم بعلم كبير جداً وبحاجة أيضاً إلي أن يقوم العاملين معهم بعمل دراسات علمية ومقترحات مدروسة واعطاءها لهم وبحاجة إلى أن ندعمهم بمستشارين واقناعهم بالتشاور مع أغلب من في المؤسسة وما يقال عن القياديين يقال أيضاً عن العاملين والفئات الشعبية والقيادات الشعبية والرجال والنساء والشباب والأطفال فعلينا أن نجعل للعلم دور كبير في صناعة واقعنا الحكومي والشعبي.

٩- كم مرة سمعت وقرأت مفاهيم خاطئة عن التخطيط جاءت من قياديين ومفكرين وغيرهم فالأول يعتقد أن عنده خطة في حين أن عنده أهداف والثاني يعتقد أن الرؤية خطة والثالث يعتبر تنظيم العمل خطة والرابع يقول لسنا بحاجة إلي خطة بل بحاجة إلى خط سياسي والخامس يقول لا تنفع الخطة في دولة متخلفة والسادس

يقول القيادة تحدد قرارها والمنفذون يصنعون الخطة لتنفيذها والسابع يقول طبقنا التخطيط ولم ينفع والثامن يقول عندنا خطة ممتازة ولكن المشكلة في التطبيق ...إلخ. وأقول التخطيط الصحيح مفقود عند هؤلاء ألا هل بلغت اللهم فأشهد.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

لـماذا استقال مدير الجامعة؟

عندما يستقيل مدير جامعة بعد تعيينه بشهور أو سنة سنجد كماً هائلاً من التفسيرات وبعضها في الصحافة وتويتر والفيسبوك وكثير من المتحدثين يريدوا أن يقنعونا أنهم يعرفون وسنجد في الجامعة روايات مختلفة يتداولها الأساتذة وسنسمع أنه استقال بعد أن عجز عن الإصلاح أو استقال لأنه تصادم مع بعض أهل النفوذ في الدولة أو استقال لأنه تم اكتشاف أنه حصل على شهادته بالتزوير أو استقال لأنه تكلم في السياسة كلاماً يغضب الحكومة فأقالته أو استقال لأن جمعية التدريس أعلنت الحرب عليه... إلخ والمسألة أكبر بكثير من حالة مدير الجامعة فالروايات المتناقضة موجودة حول أحداث سياسية وأحزاب وحكام ومفكرين وموضوع البطالة ووضع الاقتصاد وكفاءة التعليم وحجم ونوعية المشاكل الاجتماعية وغير ذلك فهناك معلومات دخلت العقول وصدقتها وهذا يجعل اختلاف الآراء في الإصلاح والتطوير والأحداث كبير بين القياديين في الحكومة والقوى الشعبية وهذا يعني أنه إذا كنا نسعى لصناعة قرارات وقوانين وخطط صحيحة فإن علينا أن نستخدم سلاح البحث العلمي وكلما كان سلاحنا قوياً ومتطوراً كلما حطمنا أراء جاهلة كثيرة كانت ستقودنا إلى قرارات وخطط خاطئة، ونحن في عصر تعقدت فيه الأمور والأحداث وتشعب العلم كثيراً ولم تعد الأحداث بسيطة نسبياً كما كانت قبل مئتين عاماً فمثلاً كان الاقتصاد بسيط أما الآن ففيه

عملات وبورصات وودائع ونفط وذهب وممتلكات كثيرة وتطور تكنولوجي وغير ذلك فاذا حدث زلزال في اليابان يتأثر العالم اقتصاديا باتجاهات مختلفة ولم يعد عالم أو لجنة من العلماء قادرين على تشخيص الوضع الاقتصادي بسهولة وأصبح يحتاج معاهد علمية فيها مئات المتخصصين ودراسات علمية كثيرة ومع هذا يصيبون في فهمهم أو يخطئون فما بالك بمن لا يملكون ربع ذلك.

أين حكماء الوطن؟

من الأمور الجميلة في السابق أن كثير من القرارات كانت في يد الحكماء من كبار السن في القبيلة والقرية والعائلة وغير ذلك أي الأكثر علماً وحكمة وخبرة مما يسمون أهل الحل والعقد وجاء العصر الحديث وأضعف دور هؤلاء أو ألغاه وهذا أدى إلى ضياع كثير من الناس فتجد مثلاً كثير من الشباب لا يجدون من ينصحهم في أمورهم الشخصية والعامة ولهذا يرتكبون أخطاء كبيرة وسأتطرق إلى أهمية إيجاد حكماء لكل الفئات الشعبية والحكومية ليساعدوها في ترشيد القرارات والخطط وسأتطرق لهذا الموضوع من خلال ما يلي:

١- **حكماء الدولة:** طالبت مراراً بإيجاد سلطة علمية على مستوى الدولة وشرحت ذلك في عدة كتب ولا داعي للتكرار وأطالب هنا بإيجاد حكماء أي مجالس علمية استشارية للحكومة والوزارة والمؤسسة والشركة والقطاع الخاص والقطاع الزراعي والأحزاب والجماعات والجمعيات المهنية وغير ذلك فهناك قيادات تنفيذية وهي من نعرفها ولكن لا توجد قيادات علمية كبيرة يحتاجها هذا العصر.

٢- **من يختار الحكماء؟** كثيراً ما سئلت من يختار نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين في السلطة العلمية؟ وأقول إذا كانت هناك نوايا صادقة في عمل السلطة العلمية وغيرها فالطريق إلى معرفة النخبة سهل أما من يريد توظيف أقارب وزملاء وموالين فيها فإن هذا يعني أن العلم خرج من الموضوع وترك لنا الجهل ولا فائدة من السلطة العلمية

ويمكن اختيار الحكماء بناء على العلم والخبرة والإنجازات واقتناع الناس بهم خاصة من في تخصصهم وأي إنسان عادي يستطيع تكوين فريق كرة قدم عالمي من خلال معرفة أي اللاعبين أكثر سعراً وأيضاً مشاورة أفضل المدربين في العالم وأي مالك لشركة كبيرة سيحرص أشد الحرص على تعيين مدير ذو كفاءة كبيرة لها.

٣- **الكنوز البشرية:** قلت مراراً إن المخلصين المتميزين علمياً هم كنوز بشرية وهي إن صدقنا في الالتزام بديننا ستحقق لنا منافع كبيرة جداً لأنها تعلمنا كيف نتعامل مع مشاكلنا وقضايانا؟ وكيف نحقق طموحاتنا؟ ولا شك أن سوق المتميزين علمياً كاسدة حالياً في أغلب دولنا العربية في حين أن الغرب يعطيهم أموال كثيرة وامكانيات ويقدرهم معنوياً في حين أننا زاهدين بهم ولا نحاول الاستفادة منهم بل لا نعرف كثير منهم ولو وجد أحدنا قطعة ذهب في الشارع لأخذها ولكنه لا يبحث عن كنوز العلم والعلماء وهي أكثر فائدة له وقارن علماؤنا بين العلم والمال ولكن المقتنعين بما قالوا قلة مع أن العلم هو ميراث الأنبياء والمال ميراث الأغنياء ولا نجد من يبحث عن كنوز العلم التي تفيده أو تفيد وطنه وحدثني عضو في جمعية تعاونية كويتية عن إنجازات حققها لأن عنده خبرة في العمل التعاوني قبل أن يكون عضواً والغريب أن كثير مما حققه هو سهل ولكن كثير من أعضاء مجلس الإدارة السابقين جهلاء أو كسالى أو فاسدين وما ينطبق على الجمعيات التعاونية ينطبق على وزارات ومؤسسات وشركات وجامعات ومعاهد وغير ذلك فهل هناك من يبحث عن الكنوز البشرية ويستغلها.

٤- **حكماء القبيلة:** لا أبالغ إذا قلت إن حالة كثير من حكوماتنا وقوانا الشعبية وتجارنا وغيرهم في هذا العصر الكبير والمعقد والذي فيه كم هائل من العلم هو نفس حالة كثير من قبائلنا التي دخل عليها العصر الحديث وهي عاجزة عن التعامل معه فهي تتعامل معه بأساليبها القديمة أو بعض الأساليب الجديدة ولم يعد أغلب كبار القبيلة قادرين على التعامل مع العصر الحديث وأبناء قبائلهم ومع الدولة الحديثة وتختلف العقلية القبلية عن عقلية الشعب أو عقلية الدولة أو عقلية العلم الحديث وأقترح على كل قبيلة عمل مجلس علمي استشاري من أفضل المتخصصين من أبناءها وليس خطأ أن تستعين بمتخصصين من خارج القبيلة وتكون مهمة كل قبيلة تطوير أبناءها علمياً وعملياً وتشجيعهم ليكونوا تجاراً وعلماء ومهندسين وناجحين أسرياً وغير ذلك وأرجو أن يبتعدوا عن الصراعات السياسية بما فيها الصراع على الانتخابات لأنها كثيراً ما تؤدي إلى مشاكل داخل القبيلة ولتكن قبائلنا مهتمة بصناعة الاستقرار السياسي والاعتدال وأنبه قبائلنا أن هناك من أبنائها من يتاجرون بها لمصالحهم الشخصية وإن وجد مجلس علمي في القبيلة فهذا خير وإلا فيمكن أن يقوم المخلصون من أبنائها بعمل مجالس علمية خاصة بهم تخدم القبيلة وليس خطأ أن يكون هناك أكثر من مجلس ولا يحق لأي منها أن يسمي نفسه مجلس القبيلة .

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

الاعتراضات على السلطة العلمية

مقترح السلطة العلمية لم يأت من يوم وليلة وليس هو رأي لا امتداد علمي له أو رد فعل عاطفي أو تقليد أعمى ولكنه مقترح خلفه أكثر من ثلاثين سنة من عملي في العلم والبحث العلمي فيها قراءات وممارسة وتأمل في الواقع والتنمية ومن الغريب أن كثيراً ممن عارضوه لم يقرأوه أو لم يستمعوا إلى شرح مني له وهذا يعني أنهم لم يعطوه الحد الأدنى من حقه في الدفاع عن نفسه، وسأتطرق هنا إلى بعض الاعتراضات على ذلك وجوابي عليها من خلال ما يلي:

١- **المقترح الخيالي:** يعتقد البعض أن مقترح السلطة العلمية مقترح خيالي لا يمكن تطبيقه وأقول السلطة القضائية وجدت لتطبيق علم العدل وهي ليست خيالية ولن تحقق العدل المطلق ونجد قضاة فاسدين أو جهلاء قديماً وحديثاً وصنعت الدول الجادة بيئات تجعلها أكثر عدلاً ولا شك أن وجودها أفضل من غيابها بمئة مرة ومثل هذا يقال عن سلطة علمية تسعى قدر ما تستطيع لتطبيق علم الإدارة وغيره على أرض الواقع وتجعل للعلماء والمتخصصين دور كبير في صناعة القرارات والخطط وهذا ما فعلته الولايات المتحدة وغيرها فأين الخيالية؟ أم أن من يتحدث هو التشاؤم واليأس والكسل والفساد.

٢- **الدور الاستشاري:** وجود سلطة علمية مركزية للدولة وسلطات علمية فرعية في الوزارات والمؤسسات والشركات يعني أن هناك دور كبير للعلماء والمتخصصين ولكنه دور استشاري فالحكومة والشعب وغيرهم

هم المسؤولين عن القرارات والخطط ولهم صلاحياتهم التنفيذية وليس معنى دور استشاري أن لا فائدة منه فكل مخلص واعي سيستمع إلى اجتهادات العلماء والمتخصصين لأن عندهم من العلم والخبرة والقدرة على تقصي الحقائق أكثر مما لديه ومؤسسته بكثير وقد جربنا كعرب بقاء العلماء والمتخصصين في الصفوف الخلفية لمدة خمسين سنة فهل آن الأوان أن نجعلهم بالصفوف الأمامية ومشاركتهم لا تعني أنهم سيقدمون حلول مثالية ومستحيلة التطبيق فهم يعرفون أن الواقع ليس مثالي وأن البشر ليسوا مثاليين وسيقدمون حلول واقعية يمكن تطبيقها وهم مقتنعون أن الواقع فيه ألوان رمادية كثيرة ولهذا لا يحملون المسئولين أو غيرهم ما لا يطيقون.

٣- **الأعداء والفاسدون:** كثير ما سمعت أن الأعداء والفاسدين من بني جلدتنا سيحاربون السلطة العلمية وأقول هل المطلوب أن نحصل أولاً على موافقتهم أم أن الصراع بين الخير والشر هو أبدي، ولا شك أن هناك كثير من المخلصين وأنه إذا طبق مسئول سلطة علمية فرعية فإن هذا قد يقنع مسئولين وقيادات شعبية بتطبيقها ولن يتم تطبيق السلطة العلمية فوراً لأنها شيء جديد لم تسمع به العرب ناهيك عن أن تقتنع به وأول مرحلة هي تبليغها للناس وخاصة قياداتهم الشعبية والحكومية.

٤- **ميزانية السلطة العلمية:** تحتاج السلطة العلمية ميزانية كبيرة وأعداد كبيرة من العلماء والمتخصصين وهذا وضع طبيعي فهل توجد سلطة أو مؤسسة أو شركة بلا ميزانية وتكلفة الطالب الجامعي كبيرة في

الغالب فكيف بسلطة علمية سنحصد بإذن الله ثمارها بسرعة وستعطي الوطن أموال وغيرها أكثر بكثير مما أنفقنا عليها فهي مشروع رابح جداً إذا قامت بعملها بصورة صحيحة.

٥- **التنظير والسلطة العلمية:** من التهم الغريبة القول بأن السلطة العلمية هي كلام وتنظير وأقول العلم كله كلام وتنظير وكذلك الاستشارات والتدريب ونصائح الآباء وغيرهم فهل لا فائدة من ذلك وعندما يكون الكلام جهلاً فهو لا فائدة منه ومضر أما الكلام العلمي فهو يشخص المشاكل والأمراض ويقترح الحلول والعلاج وتذكروا أن الأطباء يعطوننا كلاماً في التشخيص والعلاج والأمر راجع للمرضى يلتزمون به أم لا أما من يعتقد أن المطلوب هو تنفيذ الحلول وتطبيقها على الواقع فأقول هذا أمر مطلوب من الحكومة والشعب ودور العلماء هو تشخيص مشكلة البطالة ووضع حلول لها لا تنفيذ الحلول، ويخطئ من يعتقد أن العلم ترف وأن السلطة العلمية تناسب دول متطورة بلا مشاكل كبيرة لأن المشاكل تحتاج إلى سلطة علمية تحلها نظرياً.

٦- **أنانية الناس:** قال لي رجل كبير في السن ولديه خبرة في الحياة أن كثير من الناس أنانيين ولن يتحمسوا لمقترح السلطة العلمية فالناس يهتمون بأنفسهم وأسرهم لا أوطانهم وأقول نعم ينطبق هذا القول على كثير من الناس ولكن شاهدنا كثيرون يضحون بأرواحهم من أجل الدفاع عن أوطانهم أو دينهم ونريد من هؤلاء من يقتنع بمقترح السلطة العلمية.

٧- **الرجل المناسب:** كثير ما يبسط العرب عملية الإصلاح والتطوير بقولهم إن كنت تريد التطوير فضع الرجل المناسب في المكان المناسب

وأقول حتى لو فعلنا ذلك وبكفاءة مئة في المئة فإن التقدم سيكون محدود أما مقترح السلطة العلمية فسيحقق قفزات تطويرية كبيرة لأنه يصنع تطويراً في مجالات كثيرة والمبالغة كبيرة في حكاية الرجل المناسب مثل المبالغة في حكاية الحل بالديمقراطية أو بتطبيق القانون على الجميع أو بعمل ثورة شعبية أو تأييد نظام الحكم الحالي أو غير ذلك.

٨- **تقوية المؤسسات الحالية:** قيل لي لا نحتاج سلطة علمية فكل المطلوب هو تقوية المؤسسات الحالية فوزارة التعليم تطور التعليم وديوان الخدمة المدنية يطور الإدارة وغير ذلك وأقول هذه موجودة منذ عقود فلماذا لم يحدث التطوير التعليمي والإداري وغيرهما بالصورة المطلوبة والجواب أن هناك معوقات كثيرة وحل كثيراً منها يتم بإيجاد سلطة علمية عندها علم كثير يكفي لتطوير التعليم والإدارة وغير ذلك وهو ما لا يتوفر حالياً للقيادات الحكومية والشعبية.

٩- **من يعترض على مقترح السلطة العلمية؟:** إذا قسمنا الناس إلى مخلص وفاسد فلا يتوقع من الفاسد تأييد السلطة العلمية لأنه لا يهمه تحقيق الخير للناس وأما المخلصين فهم يختلفون في علمهم وذكائهم وتجاربهم في الحياة ويهمني هنا أكثرهم علماً وخبرة وذكاء ومن المتوقع أن يؤيد أغلب هؤلاء مقترح السلطة العلمية ولكن المشكلة أنهم لم يعرفوه حتى الآن بل لم يسمعوا باسمه وهم بحاجة إلى أن يقرأوا كتبه ويعرفوا فوائده وكيف يعمل ومشكلة كثير منهم أنهم لا يقرؤون.

١٠- **الحكيم:** إذا ذهب حكيم لدولة ووجد فيها سلطتين فقط تنفيذية

وتشريعية ووجد مشاكل بين أبناء شعبها حول أمور اجتماعية ومالية وغير ذلك فإنه سينصحهم بإيجاد سلطة قضائية تكون مهمتها تحويل علم العدل إلى واقع وتقضي على الاختلافات وهذه مهمة السلطة العلمية أي تقديم الاستشارات لتحويل علم الإدارة وعلم التخطيط وعلم الاقتصاد وغيرهم إلى واقع ليتحقق الإصلاح والتطوير وأذكر هنا مثال آخر وهو أنه إذا ذهب طبيب إلى دولة ليس فيها مستشفيات ولكن فيها أطباء ليسوا مرتبطين بالناس فإنه لن يقوم بتشخيص أمراض الناس لأن الأمراض كثيرة وتخصصه في فرع من الطب وجهده محدود ولهذا سيقترح عليها إنشاء مستشفيات فيها الآلاف من الأطباء والممرضين وغيرهم لعلاج الناس وتحويل علم الطب بصورة صحيحة إلى واقع، إذن عمل المستشارين متخصصين بصورة فردية ومحدودة لن يطور العالم العربي فلا بد من سلطة علمية كبيرة ألا هل بلغت اللهم فأشهد.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

ما المقصود بالبحث العلمي؟ وهل نحتاجه؟

أول وأهم بحث يجب أن يعمله كل إنسان هو البحث عن الدين الصحيح ولا يقبل الاقتناع بما توارثه الآباء والأجداد من دين أو فلسفات أو علمانية وهذا ما يجب أن تعمله الدولة وغيرها فالدين الصحيح هو العمود الفقري لسعادة الفرد والأسرة والدولة أما الأديان الباطلة والعلمانية فهي سبب الشقاء وسأتكلم هنا عن البحث العلمي من خلال ما يلي:

١- **تعريف البحث العلمي:** من أهم مشاكل البحث العلمي العربي هو اعتقاد كثيرين ومنهم أساتذة جامعات وقياديين في الحكومة والشعب أن المقصود بالبحث العلمي هو الاختراعات والاكتشافات في العلوم والهندسة ولا علاقة له بالإدارة والتخطيط والاستثمار والتعليم وغير ذلك ويسمون ما يتعلق بها دراسات علمية وهذا أدى إلى القضاء على البحث العلمي العربي من الجولة الأولى وجعل من يهتمون به هم المتخصصون بالعلوم والهندسة بل أصبح العلم كله مرتبط بالعلوم والهندسة وهذا وضع أضعف كثيراً التقدم الإداري والاقتصادي والتعليمي وغير ذلك وأدى أيضا إلى الفشل في الاختراعات والاكتشافات لفقدان القاعدة العلمية الكبيرة المطلوبة لهما ولهذا لا نجد اختراعات عربية إلا نادراً ولم يقتنع العرب بأهمية البحث العلمي نتيجة هذا الفشل والضياع لأنهم لم يشاهدوا ثمرات للبحث العلمي لا في العلوم والهندسة ولا في الإدارة والاقتصاد وغير ذلك ولا ننكر أن الاكتشافات والاختراعات مهمة للعالم ولكن علاقتها بالتنمية العربية حاليا مفقودة أو محدودة جداً.

٢- **علاقة العلم بالتنمية:** دخل العرب عصر العلم المادي بمفاهيم خاطئة لأن ليس عندهم متخصصين في مجال علم العلم والبحث العلمي وهذا تخصص قائم بذاته وهام ولكن تقريبا كل المتكلمين به هم من أهل العلوم والهندسة والاقتصاد وتطرقت لذلك في عدة كتب ويمكن الرجوع لها فهم تعاملوا بسطحية مع التطور التكنولوجي الغربي وأيضا بسطحية علمية مع الواقع العربي وكيف يتم فيه ربط العلم بالتنمية بطريقة صحيحة وتجاهلوا أن الغرب متطور تخطيطياً وادارياً و اقتصادياً وتعليمياً وظنوا أن النجاح في تحقيق التطور في هذه المجالات يحتاج متخصصين عرب ومستشارين أجانب ولا يحتاج أبحاث تخطيطية وإدارية وغير ذلك وظنوا هذه علوم سهلة مقارنة بالعلوم الهندسية وقيل أن شاب عربي درس في الولايات المتحدة ورجع منها وهو يحب أن يعود لها ووجد فانوس سحري وقال له العفريت ما هي أمنيتك فقط طريق سريع من وطني للولايات المتحدة فقال العفريت هذا أمر صعب فاختر أمنية أخرى فقال أريد أن يحب العرب بعضهم بعضا فقال العفريت هل تريد الطريق السريع باتجاه واحد أو اتجاهين وأقول الحمد لله الكثير من العرب يحبون بعضهم بعضاً وليسوا كالأوربيون مثلاً وقصدي من هذا المثال أن التعامل مع البشر والإدارة والعقول والمصالح وغير ذلك هو من اختصاص الإدارة والاقتصاد وغير ذلك وهو أكثر صعوبة من التعامل العلمي المادي مع الطريق السريع المادي ولهذا نحتاج كثيراً من الأبحاث الإدارية وغيرها من أبحاث اقتصادية وغير ذلك و أيضا نحتاج أبحاث تتعامل مع خطط الطاقة والزراعة والصناعة وغير

ذلك لأن الكثير من الأبحاث العلمية العربية تتعامل فقط مع الجوانب المادية ولا شك أن الحوافز الزراعية أهم للقطاع الزراعي العربي من تطوير نوعية حبوب القمح أو عمل أي اختراع في مجال الزراعة.

٣- **الأبحاث الإداريـة أولاً:** ركز البحث العلمي العربي مع محدودية جهوده وموارده على أبحاث العلوم والهندسة أي الطاقة والصناعة والزراعة والبيئة وغير ذلك وأهمل كثيراً الأبحاث الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغير ذلك وقيل «الدول المتخلفة هي الدول المتخلفة إدارياً» وتشكو أوطاننا من تخلف إداري وتشكو من مشاكل اقتصادية كبيرة مثل البطالة الرسمية والبطالة المقنعة وضعف الاقتصاد وغير ذلك ولا ننسى أن هذه الأبحاث أهم بكثير من أبحاث العلوم والهندسة وإذا نجح الباحثون الإداريون والاقتصاديون وغيرهم في عمل أبحاث تطور الإدارة والاقتصاد والتعليم وغير ذلك فإن الجماهير العربية ستصفق لهم وستشكرهم الحكومات وتدعمهم ويقول الواقع العربي أنه لا توجد قائمة لمقترحات الأبحاث الوطنية مرتبة حسب الأولوية حسب ارتباطها بالتنمية وهذا جعل قبول أو رفض الأبحاث في الجامعات والمعاهد والوزارات يعتمد على الآراء لا على مسح شامل وعميق للاحتياجات الوطنية وكثير ما يتم تحديد الأولويات كمجالات بحثية لا كمشاريع والفرق شاسع بين الأمرين وهذا أدى إلى أن التمويل المحدود للبحث العلمي يذهب في أغلبه لمقترحات ضعيفة الارتباط بالتنمية وهذا وضع مختلف عن حالة البحث العلمي في الدول المتقدمة حيث تحدد الدولة احتياجاتها وكذلك الشركات الكبيرة.

٤- **الأغنياء والبحث العلمي:** قال لي رجل خليجي مثقف «إن هناك اقتناع في دول الخليج أننا لسنا بحاجة الى العلماء والبحث العلمي لأننا دول غنية تستطيع شراء أحدث المصانع والمنتوجات التكنولوجية» وشبيه لهذا الأمر ما نسمعه من عرب من دول فقيرة لأنهم يعتقدون أن ما ينقص دولهم هو المال لا البحث العلمي والعلماء وأقول المال قادر على استيراد التكنولوجيا ولكنه عاجز عن استيراد نظام اقتصادي متطور أو نظام تعليمي متطور أو غير ذلك وعاجز عن صناعة التكنولوجيا وهناك من العرب من اعتقدوا أن المطلوب هو التعرف على تجارب الدول النامية التي نجحت اقتصاديا ونقل تجربتها الى أوطاننا أي تقليدها وأقول لا يمكن نقل التعليم الفنلندي ولا الإدارة اليابانية ولا التخطيط الأمريكي ولا الذكاء السياسي البريطاني مهما أنفقنا من أموال ولا بد أن نقوم بأبحاث علمية تصنع تطويرا نابع من واقعنا وهو عمل يحتاج أبحاث علمية كثيرة وصبر سنوات لأنه عمل كبير فعلاً وأقول للدول الفقيرة ليست مشكلتكم نقص الأموال فالأموال كثيرة جداً في العالم وهي ستأتي إذا وجدت استثمارات ناجحة وآمنة وعدل وإدارة متطورة وتخطيط اقتصادي متميز وغير ذلك وتحقيق ذلك بحاجة إلى تطور علمي أولاً .

٥- **صناعة القرارات والقوانين والخطط:** الدور الأول للبحث العلمي هو صناعة العلم الذي تحتاجه القرارات والخطط والقوانين الوطنية التي تحقق التقدم أي ستقوم الأبحاث بتشخيص واقعنا بصورة صحيحة وهو واقع لا نعرف جوانب كثيرة فيه حتى لو كنا نعيش به

فتنقصنا أرقام واحتمالات وأحجام ونوعيات وغير ذلك ونحتاج البحث العلمي أيضاً لوضع الحلول والقرارات لتطوير هذا الواقع فنحن لا نعرف كفاءة مدراءنا وقياديينا حسب الأسس الصحيحة وقل مثل ذلك عن المعلمين والمهندسين وغيرهم و مثل هذا يقال عن واقعنا الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى تقتنعوا بما أقول أطلب منكم طرح أسئلة تفصيلية عن الواقع للقياديين في الحكومة والشعب ووزارة التخطيط ولن تجدوا أجوبة مفصلة لها وسأذكر مثال اقتصادي يبين كيف يصنع العلم مصالحنا فقد شاهدت مستثمرين كويتيين يرغبون في شراء العقارات في تركيا في بداية الثمانينات من القرن العشرين. ولكنهم لم يستطيعوا لأن القانون التركي يطالب بالمعاملة بالمثل ولأن الكويت لم تحرص على فتح هذا الباب مع أنه يفتح أبواب استثمارية كبيرة جداً للكويتيين مما أخرنا أربعين سنة استثمارية ولما فتحت تركيا الباب قبل حوالي خمس سنوات بدون المطالبة بالمعاملة بالمثل حققت فوائد كبيرة لها في استقطاب الاستثمارات وأيضا فوائد سياحية وتجارية كبيرة وسبق ذلك بكثير بيت التمويل الكويتي وهو بنك إسلامي في عمل بنك كويتي تركي مما جعله ينتشر في مدن تركية كثيرة وأقول ما أكثر الفرص التطويرية التي سنراها في كثير من المجالات إذا عملنا أبحاث علمية كثيرة مرتبطة باحتياجاتنا الوطنية .

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

الأبحاث التي لم تطبق

تجد من يقول لا فائدة من مقترح السلطة العلمية والمقترحات والدراسات التي سيتم عملها لن يستفيد منها أحد فكم تم عمل دراسات من لجان أو مستشارين خارجيين ولم تطبقها الحكومة أو وزير أو مدير فلماذا نعمل المزيد منها وأقول إذا نزعنا النظارات السوداء وغسلنا القلوب والنفوس من اليأس والتشاؤم فسنرى الكثير من الخير وسنفعل الكثير من الأعمال الصالحة وسنرى الواقع بصورة أكثر جمالاً وإليكم الأدلة:

١- من ناحية المبدأ الحاجة للعلم والتعليم والأبحاث والتدريب كبيرة جداً ويجب أن نستمر بها وإلا لن تكون هناك تنمية للدولة والأفراد والمؤسسات وفي حياتنا الشخصية وحياة رجال الأعمال لا نرضى أن يكون الفشل سبباً لتحطيم الطموحات والمشاريع فكيف نرضى ذلك لمؤسسات وطننا ورفض تطبيق نتائج الأبحاث لا يلغي أهمية الاستمرار في عملها كما أن الأبحاث التي عملها العرب قليلة جداً بالمعايير الدولية وقد ضيعنا أموالا كثيرة في مجالات أخرى من تبذير وأمور تافهة ولأن التنمية نصفها علم ونصفها عمل فإذا عملنا أبحاث علمية كثيرة وتعليم متطور وغير ذلك ووصلنا إلى المستوى العلمي في الدول المتقدمة فقد قطعنا نصف الطريق إلى التقدم حتى لو لم نطبق شيئاً على أرض الواقع.

٢- أنا متأكد أن كثير من الأبحاث التي تم عملها وتوصيات اللجان والاستشارات التي تم تقديمها ليست ذات علاقة قوية بالتنمية أو لا يمكن تطبيقها لأنها توصيات عامة ينقصها الكثير من المعلومات والدراسات فإذا كانت هناك دراسة تدعو مثلا للخصخصة في حين أن الظروف «سياسية وشعبية» ترفض ذلك فإن الرفض لتطبيقها طبيعي لأن الدراسة ناقصة ولم تعالج سلبيات واقعية وهناك أبحاث تعطي أفكار عامة يعرفها الكثيرون ولم تعطي معها آلية التطبيق أو تكلفته وليس لدى الجهة المستفيدة الإمكانيات لاستكمال هذه الأبحاث.

٣- إذا أخذنا الأبحاث المفيدة والتي يمكن تطبيقها سنجد أن بعضها تم تطبيقها وقد تؤدي إلى عمل أبحاث أخرى ومن الصعب في بعض الأحيان القول أن الفائدة معدومة لأن التعليم والأبحاث والتدريب وقراءة الكتب ونصائح الوالدين وغير ذلك قد نطبقها بعد سنين أو عقود كما أن من واجب أهل العلم متابعة الأبحاث المفيدة وتشجيع تطبيقها وتعريف العاملين بها فكثير من الدراسات التطويرية تكون مقتصرة على الإدارة العليا في المؤسسة ولا تعطى للعاملين ناهيك عن مؤسسات وطنية مشابهة لتستفيد منها.

٤- كل مسئول مخلص واعي سيطبق ما يقوله العلم وأهله وهناك كثير من المخلصين الواعين أما المسئول الجاهل أو الفاسد فيجب محاسبته على عدم التطبيق لا إيقاف البحث العلمي بسببه.

٥- هل يطبق الشعب الدراسات العلمية؟ أطلب من أساتذة الجامعات والباحثون في المعاهد وكل من عنده علم وخبرة أن يقوموا فرادى وجماعات بعمل أبحاث علمية عن اختلافات فكرية وسياسية وعن مشاكلنا الشبابية والزوجية وغير ذلك ويقدمونها للشعب وسيرون بأعينهم أن هناك من يطبق ومن لا يطبق وأن الأمر بحاجة إلى التعرف على العوامل التي تشجع على التطبيق أو التي تمنعه وأرجو أن يقتنع الكثيرون أن الدراسات العلمية هي المدخل لتطوير الافراد والدول.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

تقييم القطاع العلمي

يخطئ من يعتقد أن التنمية أعمال فقط فهذا نصف التنمية ونصفها الآخر هو القطاع العلمي وهو الأبحاث العلمية والنشاط التدريبي والتخصصات التعليمية وأنظمة المعلومات وغير ذلك وهذا القطاع فيه مشاكل كبيرة في العالم العربي فلابد من معالجتها حتى نستطيع تحقيق الجانب العملي التنموي ويحتاج القطاع العلمي الي ثورة وقفزة كبيرة ولا يصلح له أصحاب الطموحات المتواضعة والذين يقولون ليس في الإمكان أحسن مما كان أو يقولون هناك صعوبات كبيرة لا نستطيع تحطيمها. وسأتطرق إلى تقييم هذا القطاع من خلال ما يلي:

١- **تقييم البحث العلمي:** يعتبر البحث العلمي هو العمود الفقري للعلم والتعليم والتدريب ولهذا علينا أن نقيمه بصور مختلفة وبجهود حكومية وشعبية فردية وجماعية وعلينا أن ندرك أن البحث العلمي بحاجة إلي تقييم أهدافه وإنجازاته وخططه وميزانياته وعلاقته بالتنمية فنبدأ بتقييم الفائدة من الأبحاث التي تم عملها منذ عشر سنوات أو أكثر ونحتاج لتقييم البحث العلمي في الجامعات والمعاهد البحثية وأبحاث طلبة الجامعات والمدارس وأبحاث الوزارات والقطاع الخاص ونسأل لماذا انتاجية الباحث الجامعي العربي أقل من عشرة في المئة من إنتاجية الباحث الأجنبي وأرجو ألا يبرر أحد ضعف البحث العلمي بأنه وضع طبيعي وهذا أفضل ما نستطيع عمله فهذا ليس بصحيح وأهم صفة في الفاشلين هي كثرة الأعذار وخطورة قبول

هذا الوضع أنه يعني أننا سنبقى عقود أخرى متخلفين وبالتأكيد أنه يمكننا تغيير كثير من أوضاعنا وقال أحد السعوديين أنه قبل حوالي أربعين عاما ذهبت لكوريا الجنوبية لتصنع له أواني للقهوة ولما وصل للمطار سأله موظف الجوازات عن هدف الزيارة وأين سيسكن وقد وصلها مساءً وتفاجأ صباحاً بوجود أكثر من عشر شركات كورية في الفندق تعرض خدماتها عليه واختار أحدها اذن المسألة هي الإخلاص والجدية وإذا كانت هناك نوايا صادقة ورغبة حقيقية فسنعرف كثير من طرق التقدم.

٢- **تقييم التعليم العام والجامعي:** نحن بحاجة ماسة إلى ثورة تعليمية تُقيم كفاءة التعليم بكل مراحله وتنظر في التخصصات ومدى ارتباطها بالتنمية وتنظر في المواد التي تعلم في المدارس وكفاءة المدرسين والطلبة وتُقيم كفاءة مجالس أمناء الجامعات والجهات الاشرافية على المدارس وتُقيم كفاءة مدراء الجامعات والكليات ومن الأمور الغريبة التي لاحظتها على القطاع العلمي أن التقييم الجاد للأبحاث والجامعات والمدارس والمعاهد البحثية محدود وأن الأجهزة الإشرافية عاجزة عن القيام بدورها ولا نجد أحد يسأل المجالس الاشرافية لماذا أبحاث الجامعات العربية هزيلة مع أن هذا وضع استمر ثلاثين عاماً وأحياناً أكثر ومن يريد أن يعمل من أساتذة الجامعات بعد أن يتم فرش الطريق بالورود فإنه يحلم ومن يريد أن يلقي اللوم على الحكومة فهو مخطئ فدور أساتذة الجامعات والباحثين والمعلمين وجمعياتهم أكبر بكثير من دور الحكومة في صناعة الإصلاح والتطوير.

٣- **تقييم الأستاذ الجامعي:** قال لي أستاذ جامعي «نحن موجودون في الجامعة ومن يريدنا فليأتي إلينا» وهذا الأستاذ وغيره كثيرون يلومون الحكومة والوزارات والشركات ولو نظر في المرآه لوجد أن على أساتذة الجامعات تطوير أنفسهم والتواصل مع أهل التنمية وغير ذلك وأطالب وبشدة بالبدء بأساتذة الجامعات وتقييم كفاءتهم البحثية والتعليمية وأن يكون التقييم جاداً جداً وعلينا ألا نقبل أن تكون الأغلبية الساحقة من الجامعات العربية في آخر القائمة العالمية للجامعات من حيث الكفاءة ولننظر في درجة علم وخبرة الأستاذ الجامعي وكفاءته في التعليم وأمانته وأيضا نشاطه في التأليف والترجمة ومساهمته في تطوير المجتمع ومدى حرصهم على المناصب والترقيات وهل عملوا أبحاثهم لخدمة المجتمع أم لخدمة ترقياتهم.

٤- **اعتراض أساتذة الجامعات:** قيل أن معرفة المشكلة نصف الحل ومن الغريب أننا أحياناً لا نعترف بوجود مشكلة أو نشخص أسباب خاطئة لها ووجدنا أساتذة جامعة عربية وضعت في آخر القائمة عالميا يقولون إن مسؤولية تخلف جامعاتنا تقع على المسؤولين في الجامعة فنحن أساتذة متخرجين من جامعات عالمية أو يقولون أننا جزء من المجتمع فالتخلف موجود في كل مكان أو يقولون هناك معايير أخرى وقوائم أخرى سيكون أداءنا أفضل من حيث التقييم وأقول أنتم تتحملون الجزء الأكبر حتى لو كانت هناك أجزاء من المسؤولية تقع على هذا وذاك ولا شك أن التغيير يبدأ أولاً من أساتذة الجامعات وعليهم أن يعملوا فرادى وجماعات لتطوير جامعاتهم خاصة وأن بعض الجامعات

فيها ألف أستاذ أو أكثر فكيف لا حول ولا قوة لهم ولو ظلم أحدهم لوصلت شكواه للوزير خلال أيام .

٥- **تقييم التدريب:** ما لا يعرفه كثير من العرب أن الأولوية في العلم يجب أن تكون للبحث العلمي ثم للتدريب ثم للتعليم ولكن أوضاعنا معكوسة وقد عملت خمس سنوات في مجال التدريب واقتنعت بأهميته الكبيرة وأنه ليس فقط دورات تدريبية فكل من عنده علم يجب أن يدرب من ليس عنده هذا العلم وهو أكثر ارتباطا بالعمل والتنمية من التعليم وهو ينقل جزء من الخبرة العالمية في الصناعة والإدارة والزراعة أو السياحة أو غير ذلك للوطن وهو يكتشف مواهب ومهارات عند الكثيرين وهو يغير من اقتناعات وتخصصات الأفراد فالتدريب علم كبير ولكن للأسف ليس عندنا متخصصين به ناهيك عن مبدعين كما أن إدارات التدريب ومؤسساته ذات صلاحيات محدودة وميزانية ضعيفة وطموحات متواضعة جداً وقال لي مدير إدارة تدريبية أنه تم تخفيض شديد لميزانية التدريب فطلب من المستشارين وهم أكثر من عشرين مستشار في الوزارة عمل دورات تدريبية وأقول يمكن الطلب من كل الكفاءات في الوزارة وغيرها عمل أنواع من التدريب.

٦- **تقييم القيادات الحكومية والشعبية:** لا شك أن للقياديين تأثير كبير في صناعة القرارات والخطط وأنهم سيصنعون سلبيات كبيرة إن لم يكونوا مؤهلين علمياً وعلينا أن نبحث عن وسائل لتقييمهم وأخرى لتطويرهم ونلاحظ أن التقييم الرسمي للقياديين والمدراء في الغالب امتياز وأن طريقة تقييمهم متساهلة وهذا ينطبق على التقييم

السنوي أو اختيارهم للمناصب ونادراً ما يتم اقالة قيادي لعدم كفاءته العلمية ولا يوجد في الحكومة عقل مركزي يتولى تقييم القياديين وغياب التقييم العلمي معناه أننا لا نهتم بالعلم حتى لو قلنا غير ذلك وهذا الوضع جعل الكثير من القياديين لا يطورون أنفسهم فلا يقرأون كتب ولا يحضرون دورات تدريبية، ويهمني أن أذكر هنا أن علينا كأفراد ومجموعات أن نفكر بطرق تطور القياديين منها على سبيل المثال تزويدهم بدراسات ومقترحات كثيرة فهذا أفضل من التذمر والشكوى والاستسلام للتخلف.

٧- **تقييم الكتب:** إذا تأملت في أي معرض سنوى للكتاب فستجد كتب كثيرة وعلينا أن نقيم الكتب من حيث فائدتها لنا وللتنمية ومما يؤسف له أن أغلبيتها ذات فائدة محدودة جدا مثل كتب الروايات، وهناك كتب كثيرة تتكلم عن التاريخ والشعر ولا تكاد تجد كتب تشخص الواقع الإداري أو الاقتصادي أو التعليمي أو تتكلم عن المستقبل والتخطيط ورفع المعنويات، وتقل الكتب التي تتكلم عن تطوير الذات والسعادة والحياة الزوجية وتربية الأطفال وغير ذلك. وهناك موضوع مهم وهو أهمية تركيز كثير من العلم في كتب صغيرة نسبيا فكم من كلام كثير فيه علم قليل في حين أن الأفضل لوقتنا وعيوننا أن تكون هناك كتب مختصرة في كل المجالات تعطينا علما مركزا كثيرا فالفرق كبير بين كتاب متميز وكتاب عادي فكيف بكتاب ضعيف.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

نظام العلم والبحث العلمي

من أكبر الأخطاء التي عملها أساتذة الجامعات والباحثين في المعاهد البحثية هو التعامل مع البحث العلمي على أنه فقط مشروع بحثي يهم الباحث والجامعة والمعهد وليس مشاريع بحثية تحتاجها التنمية ولهذا قبلوا بغياب نظام للبحث العلمي فيه تكامل بين أجزائه ويتم تطويره بين فترة وأخرى وهذا جعل الأبحاث العلمية تعيش أمراض كثيرة جعلت معرفة الأبحاث التي تحتاجها التنمية شبه مستحيلة وجعلت تمويلها أكثر صعوبة هذا غير الروتين والبطء ومشاكل في تطبيق النتائج وهذا جعل البحث فقط مشروع بحثي أياً كانت جودته وحتى تدركوا ما أعنيه تصوروا لو أن التعليم هو فقط مدرسين وطلبة وأموال قليلة تأتي بصورة متقطعة من الدولة ولا يوجد مناهج معتمدة أو ميزانيات ضخمة أو تقييم للمعلمين والطلبة إذن نحن بحاجة إلى بناء نظام للعلم والبحث العلمي يفكر ويطور العلاقة بين العلماء والمتخصصين والبحث العلمي وبين التنمية وينظر في أمور كثيرة منها كفاءة النشاط البحثي في الجامعات والمعاهد وحاجة الدولة إلى معاهد جديدة ووضع خطط خمسية وغيرها لتطوير القطاع العلمي وإذا وجد نظام للعلم والبحث العلمي سيفكر في استغلال الكفاءات العلمية واستقطاب كفاءات عربية وأجنبية ويصنع منافسة بين الأبحاث وينظر في أبحاث طلبة الجامعات والدراسات العليا والتعليم العام ويشجع الأطفال على البحث العلمي وينظر في كفاءة النظام الإداري للبحث العلمي داخل الجامعات والمعاهد البحثية ويحدد الاحتياجات البحثية الوطنية ويوزعها

بين الجهات البحثية لتنفيذها ويلغي معاناة الباحثين وأساتذة الجامعات في الحصول على التمويل كأنهم يبحثون عن تمويل لمشروعهم الخاص لا مشروع وطني ومن أهم مزايا نظام البحث العلمي النظر في ضعف إنتاجية الأستاذ الجامعي العربي من الأبحاث مقارنة بأساتذة الجامعات في الجامعات الأجنبية المتطورة وما قلته يعني أن البحث العلمي أكبر بكثير من بحث وتمويل ويعني أن اقتناع كثير من أساتذة الجامعات بأن مشكلة البحث العلمي العربي هي النقص الشديد في الدعم المادي من الدولة هو تشخيص خاطئ ولا شك أن مقترح بناء نظام للبحث هو مسئولية الباحثين وأساتذة الجامعات وهم لم يقدموا للحكومة أي مقترح لهذا النظام، ومن الأمور الهامة جدًا أنه لا يوجد في خطة الدول العربية عمل نظام صحيح للبحث العلمي ولا يوجد فيها خطة لتطوير العلم والبحث العلمي وقد يوجد كلام حول هذا الموضوع أما خطة لها ميزانية وأهداف تحدد مثلا ميزانية البحث العلمي والمشاريع البحثية المطلوب عملها والمعاهد البحثية الجديدة المطلوب إنشاؤها وكيف نحافظ على الكفاءات العلمية ونمنع هجرتها أو نستفيد منها أكثر فكل هذا وغيره ليس موجود إن وجد بعضه فهو كلام إنشائي وليس خطة.

طريقة اختيار المشاريع البحثية

يمكن القول أن الطريق الرئيسي المتبع حاليًا في الجامعات والمعاهد البحثية أن الباحث يكتب مقترح إلى لجنة داخلية فإن لم يقتنعوا به رفضوه وإن اقتنعوا أمامه طريقان إما تمويل من الميزانية البحثية الموجودة وهي ميزانية غالباً ما تكون قليلة أو تمويل من خارج المؤسسة وقد يأخذ هذا التمويل فترة سنة للقبول أو الرفض وكثيراً ما يكون نصيبه الرفض مما يسبب إحباط لدى الباحثين وللأسف إن هذا وضع استمر عقود وآن الأوان لعمل ثورة في اختيار المشاريع البحثية وذلك من خلال ما يلي:

١- **المشاريع البحثية الوطنية:** إذا كانت المشاريع البحثية هي رغبات باحث في الترقية أو اكتشاف شيء فنحن لا نريدها ونحن نريد أبحاث تفيد التنمية الوطنية ولهذا مطلوب من الحكومة والباحثين والجهات البحثية والقطاع الخاص تشكيل فرق تبحث عن مقترحات المشاريع البحثية الوطنية في كل مجال رئيسي صناعي أو تعليمي أو إداري أو اقتصادي أو غير ذلك ومناقشتها مع كل الأطراف ثم عمل قائمة حسب الأولويات في كل مجال رئيسي وأنا هنا أتكلم عن مقترحات لمشاريع لها أهداف محددة وزمن وميزانية وغير ذلك لا اتفاق على مجالات بحثية عامة فهذا محدود الفائدة وغالباً بلا فائدة وهذا العمل يحتاج لجهد جاد لمدة سنة أو أكثر وبحاجة إلى تكراره كل ثلاث سنوات وحشد طاقات كبيرة وذكية لتحقيقه وأول خطوة فيه تجميع أفكار للمقترحات من كل الأطراف المؤسسية والفردية وتركيز الأكبر على الجهات التنموية.

٢- **اختصار الزمن:** اذا تم عمل الخطوة الأولى بصورة صحيحة أو على الأقل بدرجة كبيرة من الكفاءة فإننا نختصر الكثير من المال والوقت يضيع حالياً هدراً وستصبح عندنا قائمة بالمشاريع البحثية الوطنية توزع على كل الجهات بما فيها الجهات التنموية لعمل أبحاثها ولن يضيع وقت الباحثين في الانتظار سنة أو أكثر لقبول مقترح بحثي وغالباً لا يقبل ولن نبذل الجهد في كتابة مقترحات لا يتم قبولها ولن تتحكم لجان منفردة في تحديد ما هي الأبحاث التي يحتاجها الوطن وهذه الطريقة مطبقة في ماليزيا وهنا أمر مهم جداً وهو أن الكثير من العرب لا أهمية عندهم للزمن في حياتهم الشخصية والعامة مع أنه ثروة هائلة تنتج الكثير إذا أحسنا استثمارها.

٣- **المقترحات البحثية الكبيرة:** تحتاج كثير من الأبحاث الوطنية الحقيقية إلى تمويل كبير أي مئات الآلاف من الدولارات وأحيانا ملايين وغياب الاتفاق الوطني يجعل التفكير في مثل هذه المشاريع فاشل لأن اقناع الحكومة أو غيرها صعب إن لم يكن مستحيل ومن فوائد تحديد المشاريع الوطنية إذا تمت بصورة صحيحة أننا سنرصد ميزانيات للبحث العلمي أكبر بكثير مما هو موجود حاليا والذي أوصلنا له أننا لا نعرف الاحتياجات البحثية الوطنية أو أن ما يقدم من مقترحات بحثية ليست ذات فائدة للتنمية.

٤- **معايير اختيار المقترحات:** عملية تجميع مقترحات الأبحاث من كل الجهات بما فيها الافراد العاملين بها بصفة شخصية عملية هامة ومرتبط بها أن تقييمها ومراجعتها تخضع لعدة معايير أهمها دورها

في معالجة القضايا الوطنية مثل مشاكل البطالة والتخلف الإداري وتطوير الاقتصاد والزراعة ...إلخ لا معايير أكاديمية بحتة أو تقليد الغرب ومن أهم المعايير في بعض المجالات وجود دراسات الجدوى الاقتصادية ومن المعايير رفض أي مقترح لعمل اختراع أو اكتشافات علمية في مجالات العلوم والهندسة.

٥- **لن نسبق الأسد:** أعرف أن كثير من الباحثين في العلوم والهندسة يريدون أبحاث تطويرية واختراعات واكتشافات وأبحاث الفضول العلمي وأنا مقتنع بأن احتياجات الدول النامية مختلفة جداً بل ترفض هذه الأبحاث وانتقد البعض رأيي في مؤتمر عن البحث العلمي في دولة عربية فقلت لهم هذه الحكاية «أن رجلين غربيين كانا يتجولان في سيارة في أفريقيا وتركا السيارة وابتعدا عنها كيلو متر وفجأة وجدوا أسد أمامهم فقال أحدهما لصاحبه لنهرب فقال صاحبه لا تستطيع أن تسبق الأسد فقال الأول لا أريد أن أسبق الأسد أريد أن أسبقك أنت» وأقول المقصود هنا أن الطموحات الكبيرة مثل أن نسبق الأسد لا تناسب الواقع في دولنا النامية وتجد من العرب من يطالب بأبحاث في مجالات متقدمة حتى لا يسبقنا الغرب فيها في حين أن احتياجاتنا البحثية هي في مجالات الإدارة والتخطيط والتعليم والاقتصاد وهناك من يقول لنبدأ من حيث انتهى الغرب وأقول هم في الدور الخامس عشر ونحن في الدور الخامس فكيف نبدأ من حيث انتهوا ولكن يمكن اختصار الزمن الذي نبني فيه ونختصر الجهد والمال والمجالات التي نتخصص بها.

٦- **الاجتماعات مع الجهات المستفيدة:** كم من مسئول في جهة بحثية

قال لقد قمنا بعمل اجتماعات كثيرة مع الجهات المستفيدة لنتعرف على احتياجاتها البحثية واتفقنا على أفكار بحثية ومجالات بحثية ولكن عندما جاء التنفيذ لم نحقق إلا القليل ولم يلتزموا بالتمويل وأقول حالكم كحال من يريد أن يبني منزلاً ويتفق مع المقاول على بعض الأمور مثل عدد الغرف والصالات ومكان المنزل أما ثمانين من المئة من الأمور التي يجب الاتفاق عليها انشائياً وكهربائياً وصحياً وغير ذلك فلم يتم الاتفاق عليها وأنبه أن اختيار مشاريع بحثية وطنية بحاجة إلى جهود كبيرة جداً وجهة مركزية تتولاها بكفاءة عالية وهى الخطوة الأولى فإن لم تكن صحيحة فكل البناء البحثي سينهار أي سيكون محدود الفوائد بل مشاكله أكبر من فوائده فمن يعلق الجرس ومن يبدأ بالمحاولات الصحيحة حتى نتطور في هذا المجال.

٧- **أولويات الكتب والمجلات والترجمة:** الاقتناع بمبدأ الأولويات البحثية على مستوى الوطن مفقود وهذا جعلنا نتعامل بلا تخطيط مع عالم العلم الكبير ومجالات تأليف الكتب وإصدار المجلات وترجمة كتب من تخصصات علمية وأبحاث ولا تتعجب إذا وجدت كتب لا يقرأها أحد فتجد مجلة مثلا تتكلم عن الاحتباس الحراري بتوسع وأخرى عن ثدييات انقرضت وكتاب عن صخور القمر أو نشأة الأرض أو غير ذلك في حين لا تجد كتب تتكلم عن الفقر في هذه الدولة العربية أو تلك وأسبابه وطرق علاجه ولا تجد مقالات تتكلم عن تطوير حقيقي لقطاع السياحة أو التعليم أو كفاءة الإدارة في وزارة أو مؤسسة وهذا يعني أننا نتعامل مع العلم الهامشي ونترك العلم الرئيسي الذي نحتاجه للتنمية.

٨- **يتكلمون في غير تخصصهم:** يجب أن نفرق بين معرفة المتخصصين في العلوم والهندسة والزراعة وغيرهم بتخصصاتهم وبين معرفتهم الاحتياجات البحثية ذات الأولويات العليا في هذه التخصصات فالمتخصص مثلاً في الطاقة الشمسية لا يعرف الأولويات البحثية في قطاع الطاقة في وطنه وتحديد الأولويات البحثية وكثير من الأمور المتعلقة بالعلم والبحث العلمي هي من اختصاص المتخصصين في علم العلم والبحث العلمي والذى مجال عمله العلاقة بين العلم والبحث العلمي وبين التنمية وتمويل البحث العلمي والأولويات البحثية وأنواع البحث العلمي وغير ذلك وأحد مشاكل العرب أن المتخصصين في العلوم والهندسة والاقتصاد وغيرهم أخذوا يتكلمون عن عالم العلم والبحث العلمي وهم ليسوا متخصصين فيه.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

المقترح المتميز

المعركة الأولى لكل باحث وأستاذ جامعة أن يختار مقترحات بحثية متميزة وينجح في تنفيذها حتى تصفق له الجماهير والحكومات من الخليج إلى المحيط وسأتكلم هنا عن صفات المقترح المتميز من خلال ما يلي:

١- **الارتباط بالاحتياجات الوطنية:** كلما كان المقترح مرتبط بالاحتياجات الوطنية بقوة كلما كانت لنتائج البحث أهمية فالوزير بحاجة إلى مقترحات إدارية تطور وزارته والمهتمين بالاقتصاد بحاجة إلى مقترحات اقتصادية تعلمهم الكثير وتحسن من قراراتهم وخططهم وإنتاج المقترحات المتميزة أمر يحتاج علم وخبرة وذكاءه وتفكير وتعاون وتشاور وصبر وتعب.

٢- **المقترح الواضح:** يعتبر المقترح هو الوثيقة التي يستخدمها الباحث والجهة البحثية لإقناع من لهم علاقة بقبولها أنها وثيقة مقنعة فبعض من لهم تأثير في القبول ليسوا متخصصين في موضوع البحث لهذا يجب أن يكتب البحث وفيه مبررات ومسح علمي للأبحاث التي قبله وميزانية صحيحة وأرقام كثيرة تبين فائدته وأهميته منها أرقام الجدوى الاقتصادية وعليه أن يقلل من الكلام الانشائي والحجم الكبير للمقترح فلا يزيد عن خمسين صفحه وأيضاً لا يكون مختصراً أقل من عشرة صفحات لأنه لن يكون مقنعاً في الغالب ويجب أن يعكس خبرة الباحثين فيه وأنهم قادرون على عمله ومن المهم جداً الاستفادة من أبحاث مشابهة خاصة إذا كانت في دول عربية فذلك يختصر الكثير من الجهد والمال.

٣- **رفض المقترحات:** يمكن أن يقال أن خمسين في المئة من المقترحات البحثية ترفض لأسباب مختلفة ولهذا علينا أن نتعب في اختيار فكرة البحث ويكون لها قبول وطني كبير وأن تطبخ كثير من الأفكار البحثية على نار هادئة حتى تنضج أي توجد لها ملفات ونضيف لها بين فترة وأخرى معلومات ومشاورات وأرقام فيكون لدى الباحث عشرة ملفات لأفكار بحثية لأن في الغالب سيرفض نصفها إن لم يكن أكثر.

٤- **المقترحات المتميزة:** كثير من المقترحات الإدارية والاقتصادية وغيرها ليس فيها اختراعات واكتشافات وهي مقترحات فعالة جداً مع أن فكرتها البحثية بسيطة فمن أهم المقترحات التطويرية في العالم نظام الصرف الصحي الذي قضي على أمراض وروائح كريهة ومن المقترحات الفعالة توصيل طلبات المطاعم للمنازل مما ضاعف كثيراً من أرباح المطاعم وقد يكون مقترح توظيف المهندسين للعمل كمدرسين مفيد في بلد كالكويت يشكو من نقص المعلمين في التخصصات العلمية ومن فائض كبير في المهندسين ويكون المقترح أن يعملوا ثلاث سنوات ثم يكون توظيفهم في القطاع المختص بدل الانتظار وهذا المقترح بحاجة إلى دراسة علمية حتى يثبت صوابه أو خطأه.

٥- **تنافس المقترحات:** من أهم وسائل تطوير المقترحات هو الطلب من ثلاثة فرق من الباحثين عمل ثلاثة مقترحات لموضوع محدد وستجد في الغالب اختلاف كبير بين هذه المقترحات وهذا لأن التنافس مهم جداً في تطوير المقترحات والأعمال.

٦- **نقص المقترحات البحثية:** لو طلبت الحكومة الآن كل المقترحات البحثية الجاهزة لتمويلها ستجدون أنها قليلة جداً وكثير منها ليس مناسب وهذا يعني أننا بحاجة إلى ثورة كبيرة تضاعف عدد المقترحات البحثية الموجودة من المئات مثلاً إلى الآلاف وذلك لأننا نحتاج فعلاً كثير جداً من الأبحاث العلمية فأهل التخصص في أي مجال من دون عمل أبحاث علمية سيكونون ضعفاء في تقديم التوصيات وصناعة القرارات والخطط ووجدنا جهة تمويلية تقول أن انخفاض دعمي للبحث العلمي لأنني لم أجد عدد كافي من الأبحاث المقنعة وطبعاً كان يجب أن يكون الحل هو عمل نشاط وطني كبير للوصول إلى الأبحاث الوطنية لا اتخاذ هذا العذر لسنوات، وأنبه هنا إلى أن مشاكلنا في البحث العلمي مختلفة عن العالم الغربي وأن علينا اتخاذ حلول غريبة أحياناً مثل تشجيع عمل مقترحات كثيرة بل وأبحاث كثيرة حتى لو لم يتم تطبيق نتائجها فهذا بحد ذاته تطور علمي كبير طبعاً بشرط أن تتكلم بصورة علمية عن قضايانا الرئيسية وعلى سبيل المثال كل مشروع بحثي في قضية البطالة سيعلمنا الكثير حالياً ومستقبلاً.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

تمويل المشاريع البحثية

لا أحد ينكر أهمية المال في تمويل البحث العلمي أو الزواج أو الغذاء أو العلاج أو غير ذلك وإذا علمنا أن الولايات المتحدة تصرف سنوياً أكثر من أربعمائة مليار دولار على البحث العلمي اقتناعاً منها أنه يحل مشاكلها ويجعلها أقوى دولة في العالم بالموازين المادية وأن كثير من الدول تنفق المليارات وأن العالم العربي كله لا ينفق حتى خمسة مليارات على البحث العلمي مع أنه يتكون من أكثر من عشرين دولة وأن ميزانية البحث العلمي في مؤسسات بحثية كبيرة هو فقط مئات الآلاف من الدولارات فإن هذا يعنى أننا نعيش في فقر مدقع في عالم البحث العلمي وإذا رأينا ما يصرف على أمور أخرى سنتألم وسأتطرق إلى تمويل البحث العلمي من خلال ما يلى:

١- لم يعد البحث العلمي بالنسبة للعرب وسيلة تقدم فقط بل أصبح له علاقة بحياة أو موت الشعوب والدول العربية لأنها تواجه تحديات كثيرة لن تنتصر بها إلا أولاً بالعودة لله سبحانه وتعالى وثانياً بالإنفاق على البحث العلمي وبدون بحث علمي سيكون دور العلم ضعيف في التنمية مهما كان عندنا علماء ومتخصصين.

٢- نحن بحاجة إلى إيجاد وسائل لتمويل البحث العلمي بميزانيات هائلة فليس من الواقعية والعقلانية أن تكون طموحاتنا متواضعة في ذلك فقد تأخرنا قرون ولا يمكن تقليد الغرب في وسائل تمويله لأن القطاع الخاص العربي يتكون من شركات صغيرة ومتوسطة وتربح القليل وهذا لا يعنى أن الحكومة هي المسؤولة وحدها بل يجب أن تدفع البنوك

وغيرها على الأقل عشرة في المئة من أرباحها وهنا أمر مهم جداً وهو أننا بحاجة إلى حلول مختلفة وتبدو بعضها متطرفة أو مبالغ بها ولكن إذا اقتنعنا بحجم تخلفنا وحاجتنا للبحث العلمي سنقبلها.

٣- جعل البحث العلمي كأنه أمر يهم الباحثين والجامعات والمعاهد خطأ كبير وجعل تمويله قضية معقدة يتم البحث فيها عن المال هنا أو هناك وغالباً لن يجدوه حتى لو بحثوا شهور أو سنوات وهذا حطم معنويات كثير من الباحثين وأساتذة الجامعات وغيرهم وهذا أمر خاطئ جداً في الدول النامية وعلينا أن نقنع الجميع بأن الأبحاث التي نحتاجها هي معلومات وتشخيص وحلول لمشاكل إدارية وتعليمية وصناعية وزراعية وغير ذلك وهذا يعني أن البحث العلمي هو العمود الفقري لقرارات وخطط الدولة والقطاع الخاص والقطاع الشعبي.

٤- يجب أن نبدأ وفوراً بتعديل الوضع الخاطئ للجامعات العربية والتي يكون نصيب التعليم فيها من الميزانية تسعين في المئة أو أكثر ونصيب البحث العلمي عشرة في المئة وأقل لنصل إلى المناصفة وأيضاً أن ننشئ كثير من المعاهد البحثية الجديدة المتخصصة ونطور المعاهد البحثية الموجودة ونوجد سلطة علمية وأن ترفض الأبحاث التي لا علاقة لها بالتنمية وما أكثرها فنحن لا نريد أن تذهب أموالنا هدراً وصحيح أن البحث العلمي ليس مشروع تجاري ولكن علينا مراقبته وتقييم الفوائد.

٥- عند الأغنياء العرب أموال كثيرة وكثير منها وللأسف في دول أجنبية وآن الأوان أن ينفقوا على البحث العلمي والفقراء والمرضى من بنى

قومهم فلا يُقبل انتماءهم للإسلام وللعروبة إن كانوا يعيشون في عالم التبذير ويموت قومهم من الجوع والمرض، وشاهدنا أغنياء أجانب يقومون بدعم الجامعات والبحث العلمي بملايين الدولارات وأحياناً بمليار دولار أو أكثر، إذن فلنقنع الجميع بالإنفاق على دراسات علمية تشخص قضايانا ومشاكلنا وتضع حلول لها أي لننفق في تطوير كفاءة العقول.

٦- نحن بحاجة إلى جعل العالم العربي كله وفى كل زاوية منه مشاريع بحثية ومما يوفر نصف الميزانية لذلك هو استغلال القوى العاملة الموجودة والتي تدفع لها رواتب فميزانية كثير من الأبحاث نصفها أو أكثر موارد بشرية فالوزارات العربية مثلاً بإمكانها عمل عشرات الآلاف من الأبحاث ففيها متخصصين وعندها معلومات وخبرات متراكمة وطموحات تحتاج أبحاث وفيها مشاكل إدارية ومالية وغير ذلك.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

الفرق بين العلم والعلماء

ما هي العلاقة بين العلم والعلماء؟ هذا السؤال بحاجة إلى تفصيل وسأتطرق إلى بعض النقاط منها:

١- **علم الإسلام:** لا شك أن علم الإسلام هو أهم علم لأنه يعرفنا بالله سبحانه وتعالى وكيف نبني أنفسنا وأسرنا ودولنا وغير ذلك ولهذا على علماء المسلمين والمسلمين أن يسعوا لتعليم المسلمين وغيرهم هذا العلم بأمانة وصدق واجتهاد وقال الله تعالى ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ (الأحزاب: آية ٣٩) ولا شك أن هناك طوائف وأديان يظنون أنهم يبلغون رسالة الله سبحانه وتعالى وهم مخطئون فدينهم مشوه وليس هو الدين السماوي الحقيقي وأيضاً هناك علماء مسلمين يكتمون الحق وهم يعلمون وينافقون لأجل منصب أو مال أو غير ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخشى ما أخشى على أمتي منافق عليم اللسان» وهناك من يعلمون الناس مبادئ فكرية مخالفة للإسلام ويظنون أنها صحيحة كالعلمانيين، وهناك فهم خاطئ لبعض مبادئ الإسلام من علماء مسلمين وهناك فهم خاطئ لبعضهم عن حقائق واقعية سياسية أو اجتماعية وما قلته هنا يبين أن حتى دين الله الذى جاء به الأنبياء أي العلم الفكري ينحرف عنه علماء وغيرهم جهلاً أو فساداً في الأرض.

٢- **علماء السياسة والإدارة وغيرهما:** إذا كان هناك أطباء أو مهندسين يكذبون ويغشون في عملهم فإن الأخطر منهم هم المتخصصين في السياسة أو القانون أو الإدارة أو الإعلام عندما يكذبون وينافقون ويجعلون

الحق باطلاً والباطل حقاً فهم يعطون الناس علماً مزوراً ويكسبون مقابل ذلك مالاً أو منصباً وهذا كثير وواضح في قنوات فضائية والصحف والتويتر والفيسبوك ونجد في المقابل وللأسف صوت المتخصصين الصادقين ضعيف أو قليل ولاشك أن واجب هؤلاء نشر العلم وبيان حقائق سياسية وإدارية واقتصادية وغير ذلك والصمت عن الحق يحدث في وزارات ومؤسسات وجامعات ومعاهد علمية فتجد بعض من عندهم علم يصمت أو ينافق أو يؤيد رأى المسؤول وهو مقتنع بخطئه وإذا كنت صاحب منصب فاحذر من هؤلاء واسمع لغيرهم واحرص كمسؤول ألا يعرفوا رأيك واطلب آراء كثير من العاملين في المؤسسة حتى تعرف العلم من الجهل والصدق من الكذب وتعمق في ما يقولون واطبخ الآراء على نار هادئة حتى تصبح أكثر علمية.

٣- **حقائق وآراء:** ما يقوله العلم الفكري أو المادي أو الواقعي هو حق وصواب ودور العلماء والمتخصصين نقل هذا العلم للناس وتطبيقه وهناك مساحة كبيرة للآراء الاجتهادية في الإسلام والسياسة والإدارة وغير ذلك وهذه آراء تصيب وتخطئ ولكن مطلوب عليهم أن يجتهدوا قبل أن يتكلموا أي يكونوا ممن بحث في الموضوع واكتسب خبرة فالفرق كبير بين أستاذ جامعة حديث التخرج وآخر اجتهد في علمه لمدة ثلاثين سنة أي عنده رصيد كبير من العلم مقارنة بحديث التخرج ونحن في عصر ازدادت فيه كمية العلوم المادية والفكرية والواقعية ولهذا نحن بحاجة إلى اجتهادات العلماء والمتخصصين وقبلها عمل أبحاث علمية كثيرة عن الموضوع سواء كان البطالة أو تطوير التعليم أو التعامل مع مشاكل الشباب أو غير ذلك وهذا يتطلب أيضاً إيجاد معاهد متخصصة في أنواع العلم.

٤- **علم المسؤول:** كثير ما يصمت العلماء والمتخصصين ويتكلم المسؤول في العلم والآراء ومن يتكلم هو المنصب وشاهدنا في القرن العشرين حكام يتكلمون في عالم الفكر أي الدين والفلسفة كأنهم علماء وشاهدنا مسئولين في عصرنا هذا يتكلمون في تخصصات لم يدرسوها كالإدارة والتخطيط ومثل هذا يقال عن رؤساء أحزاب ونواب وغيرهم وأطالب بإيجاد مجلس علمي لكل فئة ومؤسسة حتى يكون لديهم رأي العلم والعلماء ولاشك أن كل مسؤول مخلص واعي سيقبل ذلك أما المغرور بعقله أو من يتبع مصالحه فلا يريدون ذلك ونحتاج أيضاً إلى نظام معلومات قوى يعطى المسؤول الرصيد العلمي للوزارة أو المؤسسة أو الموضوع فهذا وللأسف ضعيف جداً فكأننا كل مرة نبدأ من نقطة الصفر في الخبرة مع أن بعض مؤسساتنا عمرها ثلاثين عاماً أو أكثر ولديها دراسات وتقارير تقول الكثير ولكن من يقرأ ومن يهتم بالعلم ومن يعلم أن هناك دراسات تم عملها.

٥- **الدور السطحي للعلماء والمتخصصين:** كم من متخصص قال لقد قدمت مقترح مفيد للمسؤول ولكنه لم يقبله وكم لجنة قالت لقد قدمنا تقرير ولم تطبق توصياته وكم من أساتذة جامعات قالوا أصدرنا بياناً وبرأنا ذمتنا وأقول لكل هؤلاء العلم كبير ومستمر فلا بد من التواصل الكبير مع أهل العلم وأهل التنمية وتقديم مقترحات ودراسات كثيرة مفصلة فتبسيط الكثير من المواضيع في الغالب هو أمر ينتمى للجهل لا للعلم فلا بد من تقديم أرقام ومعلومات كثيرة فكم من مقترح قدم في صفحة أو اثنان وهو يحتاج إلى ثلاثين صفحة من التفاصيل وقبل ذلك أن يتم مناقشته كمسودة معه كثير من الناس وقل مثل ذلك عن تشخيص لموضوع كبير ووضع حلول له فهو يحتاج إلى عشرات الدراسات على الأقل ولا يبرأ الذمة بيان لم يكون مدعوماً بآراء العلماء والدراسات العلمية.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

المستوى العلمي للمتخصصين

هناك أزمات علمية كبيرة في العالم العربي يجب تشخيصها وعلاجها ومنها أن العلم ليس شهادات وأن الحصول على شهادة جامعية أو دكتوراة هي بداية الطريق العلمي ولا تعنى أن صاحبها متميز علمياً وهو سينسى ما تعلمه إذا لم يضيف له علماً كثيراً من خلال قراءات وأبحاث وممارسات وغير ذلك وعلى سبيل المثال كثير من أساتذة الجامعات علمهم قليل لأنهم لم يضيفوا علماً كبيراً بعد تخرجهم ويدرسون مقررات عادية ليس فيها عمق علمي أو ابداع بل أن كثير من طلبتهم يستطيعون خلال سنة تدريس مقررهم مثلهم أو أفضل وزاد الطين بلة أن البحث العلمي ضعيف جداً في الغالبية الساحقة من الجامعات العربية ولو قيمنا نوعية وكمية البحث العربي لاقتنعنا بأن التخلف العلمي كبير وما قلته عن أساتذة الجامعات ينطبق على مهندسين ومدراء وتجار وعمال ومزارعين ومعلمين وغيرهم ولهذا أقترح ما يلى:

١- تقسيم كل المجالات التخصصية إلى فئات كثيرة فمثلاً المهندسين الميكانيكيين فئة والمستثمرين العقاريين فئة وأهل الإدارة فئة وأهل السياسة فئة وأهل التعليم فئة وهكذا. ويمكن تطبيق «المستوى العلمي» في تقييم الكفاءة العلمية للأزواج والزوجات ورؤساء القبائل والمدراء والنواب والمناطق والمحافظات... إلخ

٢- عمل خمس مستويات علمية لكل فئة لا علاقة لها بالتقسيم المطبق بالجامعات أو المعاهد العلمية أو الشركات النفطية أو غير ذلك فالتقسيم الجامعي قد يكون من مدرس إلى أستاذ مساعد إلى أستاذ

وبناء على شروط الترقيات العلمية التي تكون في الغالب سهلة في حين أن ما أقترحه أن يتم تقسيم المتخصصين خمس فئات يكون جميع أصحاب الشهادات الجامعية بما فيها شهادات الدكتوراة في المستوى الخامس وعلى من يرغب منهم بالوصول إلى المستوى الرابع أن يجتهد كثيراً وهكذا مع بقية المستويات.

٣- أن تتولى هيئة حكومية أو خاصة تقييم كفاءة المتخصصين من خلال اختبارات ومقابلات وتقييم الأبحاث التي عملوها والكتب التي ألفوها والإنجازات التي قدموها ... إلخ ثم إذا نجح تقول له انتقل إلى المستوى الأعلى.

٤- ما يتميز به الخمس مستويات أن الانتقال من مستوى إلى آخر صعب فعلاً وأن النجاح في التقدم دليل على كفاءة صاحبه العلمية ولو افترضنا أن الموجودين في المستوى الخامس هم مئة لن يصل منهم بعد خمس أو عشر سنوات أو أكثر للمستوى الرابع إلا ثلاثين ولن ينتقل من هؤلاء إلى المستوى الثالث إلا عشرة أما المستوى الرابع فلن تجد فيه إلا واحد في المئة من كل أهل التخصص وسيبقى حوالي سبعين في المئة في المستوى الخامس وليس في هذا ظلم لأنني أتوقع أن تسعين في المئة منهم حالياً في المستوى الخامس.

٥- من أهم مزايا إيجاد نظام جاد لتقييم المتخصصين هو تحفيز المتخصصين للاجتهاد العلمي بعد المرحلة الجامعية وأيضاً فضح الكسالى الذين هم عالة على العلم وأهله بل لا ينتمون لهم فالعلم ليس المكان للراغبين في المال والمناصب والراحة وما أكثرهم.

٦- من مزايا التقييم العلمي أنه ينطبق على العاملين في التنمية من مهندسين وتجار ومدراء وغيرهم فهؤلاء نقول لهم أثبتوا كفاءتكم العلمية بالنجاح في الحصول على المستوى الثاني أو الثالث وغيرهما.

٧- من غرائب الانخداع بالشهادة أنها دمرت العلم في أحياناً كثيرة إلى درجة أنه قيل «إن الجامعات هي المكان الذي يدمر فيه العلم» لأنه أصبح المهم هو الحصول على الشهادة فما بالك إذا أصبح معناها أن صاحبها لا يحتاج أن يقرأ أو يبحث بعد الحصول عليها أو حتى لو نالها بالغش أو المال.

٨- على كل من هو مخلص للعلم وأهله أن يسعى إلى تشجيع المتخصصين على زيادة رصيدهم العلمي والوسائل كثيرة منها أن نسألهم ونعطيهم وقتاً للبحث عن الإجابة الصحيحة أو نقدم لهم تقارير علمية كثيرة أو نهديهم كتاب علمي قيم أو يُطلب منهم كتابة تقرير علمي لأنهم في مشكلة.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

نوعية الباحثين

إذا كانت هناك شروط خاصة لبعض الوظائف بل كثيراً منها فمثلاً قائد الطائرة يحتاج اختبارات تؤهله لعمله فإن العمل في البحث العلمي والتعليم والتدريب يحتاج إلى مؤهلات خاصة وأصعبهم شروطاً هم من يريدون أن يعملوا في البحث العلمي لأنه مجال البحث عن المعلومات الصحيحة وحب الوصول للحقائق والتعمق في الأمور والتفكير في الاختلافات وسؤال المتخصصين ومشاورة الزملاء والاقتناع بأن العلم أهم من المال والزهد في المناصب والحرص على الصدق، وطبعاً هذه الصفات غير متوفرة في كثيرين وعلينا ألا نتساهل فيها لأن من لا ينتمي للعلم لا يصلح أن يعمل فيه، فالبحث العلمي ليس وظيفة عادية وعلى سبيل المثال العالم الأمريكي الكبير توماس أديسون كان يعشق العلم وسئل مرة متى تتوقف عن البحث العلمي فقال «إذا بلغت مئة سنة» وسئل نفس السؤال مرة أخرى فقال «إذا علمت أني سأموت غداً» وما قلته يعنى أن أكثر من ستين في المئة ممن يعملون في البحث العلمي ومنهم كثير من أساتذة الجامعات يجب إبعادهم عنه ولا تشكل الشهادة أهمية كبيرة في البحث العلمي لأن أهل البحث العلمي يصلوا إلى أكثر منها بكثير من خلال القراءة والممارسة والبحث ولهذا نجد كثير من الباحثين ممن عندهم شهادة بكالوريوس أفضل من كثير ممن حصلوا على شهادة الدكتوراة فالعلم ليس شهادات بل كمية الرصيد العلمي في عقول الأفراد وهذا الأمر وللأسف غاب عن الجامعات والمعاهد البحثية بل وضعوا شروط للتعليم أو البحث العلمي أو الوصول للمناصب متناقضة فعلاً مع

الرصيد العلمي الحقيقي للأفراد فلا نجد أستاذ جامعي ليس عنده دكتوراة أو ماجستير حتى لو كان مرجعاً علمياً في الاقتصاد أو الإدارة أو الإسلام أو الصناعة النفطية أو الاستثمار أو المشاكل الاجتماعية أو غير ذلك ولا نجد مدراء في الجامعات والمعاهد البحثية إن لم يكونوا حاصلين على الدكتوراة ومشكلة أصحاب الدكتوراة أن رصيدهم العلمي في الغالب ضعيف جداً في مجال العلم الواقعي في مجال تخصصهم فنجد علي سبيل المثال دكتور جامعي في الهندسة الكيميائية لم يعمل يوماً في القطاع النفطي أو الكيميائي وتجد مدير متمرس في القطاع الإداري الحكومي وقادر على تطويره وفى نفس الوقت تجد دكتور جامعي في علم الإدارة عاجز تماماً عن تطويره بل كلما قدم مقترحاً لتطويره قال له عاملون في القطاع الحكومي إنك لا تعرف الواقع وتجد مزارع ذو علم كبير في زراعة النخيل يساهم في تطوير زراعة النخيل ويقابله أستاذ جامعي يتكلم عن أنواع النخيل ونسبة السكر في كل نوع من التمور وغير ذلك وطبعاً نحن بحاجة إلى العلم النظري وأيضاً العلم العملي وحالة علماء التنمية والواقع والخبرة اليوم مثل حالة عنترة بن شداد عند قومه قبل أن يكتشفوا قوته ومنفعته لهم ويا ليت أساتذة الجامعات يعملون سنة كاملة وبتدريب مكثف في القطاع التنموي الذى في مجال تخصصهم ولا يقتصر الأمر على نوعية الباحثين بل نحن بحاجة إلى نوعية متميزة جداً في الجهاز الإداري المساند للبحث العلمي من فنيين ومخططين واداريين وتسويقيين واعلاميين وغيرهم فأغلب هؤلاء مظلومين ولا يتم الاهتمام بهم مع أن جانب كبير جداً من عالم البحث العلمي هو جانب تخطيطي وادارى وتسويقي واعلامي وغير ذلك. وما قلته يعنى أن

علينا أن نبحث عمن يصلحون للبحث العلمي من كبار وصغار وتشجيعهم فهؤلاء كنوز علمية مدفونة تحتاج من يستخرجها ويوظفها وهناك متميزين علمياً لا يجدون من يستفيد من علمهم ولنوجد مؤسسات حكومية وخاصة تبحث عنهم في الوطن وخارجه ومن الأمور الغريبة جداً أن من أهم الكنوز البشرية العربية هم متقاعدين من أصحاب خبرة عريضة ولكن كثير منهم انعزل عن الحياة وينتظرون الموت ولا يجدون من يقول هؤلاء كنوز بشرية فلنتعلم منهم الكثير ولنبدأ من حيث انتهوا ولا شك أن من اجتهد عشرين أو ثلاثين عاماً عندهم الكثير ليعلموه للوطن والشباب وهذه الفئة لم تكن تقريباً موجودة قبل خمسين عاماً في حين أنها موجودة اليوم وتكبر كل يوم. ومطلوب ممن عندهم علم وخبرة أن يعملوا دعاية لعلمهم لا لأنفسهم ولا يلام الناس إذا لم يستفيدوا من علمهم أو يكافئوهم عليه إذا كانوا هم لم يثبتوا للآخرين أن عندهم علم ينفعهم وتذكروا أن عنتر شجاع وقوي ولكن قومه لم يعترفوا به ولكن عندما أثبت شجاعته وقوته في الحرب اعترفوا به.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

الأطباء والتخصص الثاني

تعتبر فئة الأطباء أكثر فئة أخذت تعليماً جاداً وكثيرون منهم يطورون علمهم مع مرور السنين وأرجو أن يكون لهم دور كبير في تطوير أوطانهم وأمتهم لأن أكثر المتميزين تعليمياً تخصصوا في الطب ولهذا أقول:

١- مجالات تطوير الوطن كثيرة وليست هي فقط في مجال الصحة وعندنا نقص شديد جداً في المتخصصين في التطوير ولهذا أقترح أن يكون لكل طبيب تخصص ثاني في تخصصات هامة للتنمية أو في مواضيع عامة تحتاج لمن يتعمق فيها كثيراً وما قلته ينطبق أيضاً على المهندسين والمعلمين وغيرهم فالعقل البشري يستوعب تخصصين أو أكثر.

٢- مهما كانت عند الأطباء مسئوليات وظيفية وأسرية فنحن بحاجة لأن يتبرعوا بجهودهم وعقولهم ولو ساعة في اليوم وقد تكون مساهماتهم في حل قضايا وطنهم أكثر أهمية من عملهم الطبي وقد شاهدنا الإنجازات الكبيرة للدكتور عبد الرحمن السميط رحمه الله في أفريقيا.

٣- أتوقع أن يقول كثير من الأطباء وغيرهم نحن ليس عندنا شهادات علمية في تخصصات أو مواضيع تهم التنمية وأقول ليس مطلوب أي شهادات والمطلوب هو أن تقرأوا كتب وتسألوا متخصصين وتمارسون أعمال وغير ذلك وستصبحون متخصصين مبدعين إن شاء الله وأنا شخصياً تخصصي هو كيمياء وتخصصت في مجالين وهما إدارة العلم والبحث العلمي والتخطيط.

٤- نريد أن يتخصص الأطباء وغيرهم في مواضيع محددة مثل تطوير الجامعات وقضايا الشباب والطفولة السعيدة وتطوير البحث العلمي والتعليم الممتع ومقترح السلطة العلمية والعنصرية وأضرارها والمعنويات وهجرة الكفاءات العلمية وتفويض الصلاحيات وأهمية ممارسة الرياضة وغير ذلك.

٥- تحتاج أوضاعنا كدول نامية إلى حلول غريبة منها أن يكون للأطباء وغيرهم تخصصات ثانية كما ذكرت فنحن في حالة طوارئ كبيرة ناتجة عن التخلف العلمي وخطر هذا التخلف أشد من خطر الحروب ولا تستغربون إذا صنع هذا المقترح عشرة ملايين عربي لهم تخصص ثاني مرتبط بالتنمية بصورة كبيرة.

٦- لدى الأطباء وغيرهم من المجتهدين رصيد من العلم والخبرة ومعرفة الواقع وثقافة الغرب من شأنه الإسراع في النجاح في اتقان التخصص الثاني وأنصحهم بزيادة رصيدهم من العلم النظري في الموضوع الذي يختارونه وأيضاً زيادته في حقائقه الواقع الوطني والعالمي في هذا الموضوع حتى ينجحوا في التشخيص والعلاج.

كنز التعاون العلمي

قيل «الفرد بالعمل الجماعي ينتج أكثر» وأقول أيضاً « المؤسسات والدول بالتعاون تنتج أكثر بكثير مما لو عملت منفردة» وهناك فرص كبيرة جداً للتطوير العلمي والعملي إذا تعاونا داخل الوطن وبين الدول العربية وأن علينا أن نستفيد من نقاط قوة بعضنا فقد تطورت دول عربية وإسلامية في مجالات عديدة صناعية وزراعية وطبية وسياحية وغير ذلك وكثير من هذا التعاون يمكن أن يحققه باحثين وقياديين ومدراء وأفراد عاديين بأن يبدأوا فوراً بجمع المعلومات عن الآخرين وتزويدهم بمعلومات عن مؤسساتهم وأوطانهم وسأتكلم عن التعاون من خلال ما يلى:

١- أغلب أوراق التطوير العلمي والعملي هي في الاعتماد على الذات وهذا ينطبق على الأفراد والمؤسسات والدول فهناك طاقات كبيرة موجودة لا نستغلها وهناك كثير من اليأس والتشاؤم علينا أن نتخلص منهم.

٢- هناك مئات الآلاف من المتخصصين العرب داخل وخارج العالم العربي وعلينا استخدام وسائل التواصل الحديثة في معرفتهم والاستفادة منهم وهذا يتطلب بناء أنظمة معلومات وطنية قوية تعرفنا بالمتخصصين في مختلف المجالات وبإنجازاتهم وعلينا أن نكثر من الزيارات والمؤتمرات وليس عيباً أو خطأ أن نعمل مؤتمرات علمية متواضعة الإمكانيات التنظيمية فالمهم العلم لا رفاهية القاعات.

٣- هناك دراسات واستشارات قدمها عرب وأجانب تتعلق بالتطوير الاقتصادي أو التعليمي أو غير ذلك فيها الكثير من العلم وآن الأوان أن نستفيد منها لأن أوضاع كثير من الدول العربية متشابهة وهذا يتطلب توفير أنظمة معلومات تعرفنا بها وبعض هذه الدراسات تم عملها منذ عشرين سنة أو أكثر ولكن لا زالت فيها فوائد كثيرة فقد بذلت في إنجازها جهود كبيرة.

٤- ما أحوج كل الدول العربية لعمل ملايين الزيارات والدورات التدريبية الخارجية في مختلف المجالات ويكون هدفها اكتساب الخبرة العملية في الصناعة والتعليم والإدارة والزراعة والسياحة وغير ذلك وتكون لكل فئات المجتمع وتكون مدة التدريب والزيارة ثلاثة شهور يتعرفون فيها على أفضل خمس دول في العالم في مجال تخصصهم وأيضاً على خمس دول ذات مستوى متوسط وسيجدون في هذه الزيارات معلومات كثيرة يحتاجونها وسيجدون أجوبة لكثير من أسئلتهم وأذكر أننى زرت بلد عربي وشرحت لمسئولين في مؤسسة ما تعلمته في مجال البحث العلمي في حوار جميل لمدة ساعتين فقال لي أحدهم «ما قلته يستحق مليونين» فقلت مازحاً «أعطني مليون» وبالتأكيد التعلم من الآخرين بطريقة صحيحة يوفر ملايين كثيرة ووقت طويل.

٥- ليس علينا فقط اكتشاف الكنوز البشرية محلياً وعربياً وعالمياً بل يجب أيضاً استثمارها أي الاستفادة منها قدر الإمكان في أكثر من جهة عمل وأكثر من نشاط مجتمعي تعليمي أو استشاري فيمكن لمتخصص

متميز في علم الإدارة أن يعمل في خمس مؤسسات يطور وعيها الإداري وأنظمتها الإدارية وأقول ذلك لأن تقريباً كل الكنوز البشرية العربية تعمل في جهة واحدة وجعلها تعمل في خمس جهات أو أكثر يعني مضاعفة الاستفادة منها خمسة أضعاف ما هو موجود حالياً.

ثورة في الأبحاث العربية

عيد الدويهيس

نشر مقترح السلطة العلمية

يطالب مقترح السلطة العلمية بصناعة عقل مركزي للدولة والدولة أكبر من الحكومة بكثير ويطالب بصناعة عقول فرعية للمؤسسات الحكومية والفئات الشعبية فهو ليس مقترح يحل مشكلة محددة بل هو العمود الفقري لقيادة تطوير كل دولة نامية وهناك من يقول نحن مقتنعين بمقترح السلطة العلمية فأنت تقصد أن المطلوب أن يكون للعلم أهمية كبيرة وأقول مقترح السلطة العلمية لا يتكلم عن أهمية العلم بل يتكلم عن آلية لربط العلم وأهله بالتنمية وأهلها بصورة قوية ومستمرة وواقعية وأن يكون أهل العلم في الصفوف الأمامية للدولة ويشاركون مع غيرهم في صناعة القرارات والخطط وهو مقترح لا تعرفه العرب بما فيهم أهل العلم فكيف بأهل السياسة وغيرهم ولهذا نحن بحاجة ماسة لتعريف الجميع به وأتطرق لهذا الموضوع من خلال ما يلى:

١- **دوركم في النشر:** مقترح السلطة العلمية هو مقترح اقتنعت به بعد أكثر من ثلاثين عاماً من عملي في مجال العلم والبحث العلمي وبذلت جهداً في كتابته في عدة كتب موجودة على الانترنت وهى ترد على الانتقادات التي وجهت إليه وأرجو أن لا يطالبني أحد بإيصاله للحكومات والشعوب العربية فإمكانياتي محدودة جداً وأوصلته لقليل من الناس وكل فرد فيكم عنده إمكانيات لنشره وتعريف الناس به فمنكم من يعرف مسئولين في الحكومات ومنكم من يعرف اعلاميين ونواب أو مغردين أو رؤساء قبائل أو مدراء جامعات أو غيرهم فقوموا بواجبكم لأنه مقترح هام جداً فيه بإذن الله خير كثير جداً لأوطانكم.

٢- **قوة الشعوب**: لن يصل مقترح السلطة العلمية أو أجزاء منه للتطبيق إن لم تقتنع الشعوب به أولاً وأقصد الشعوب هنا أصحاب الشعبية من أبنائها فأكثر من سبعين في المئة من الإصلاح والتطوير هو بيد الشعوب لا الحكومات وليس صحيح أن الشعوب لا حول ولا قوة لها فهي الأصل والحكومات هي الفرع وحتى الآن لم يطالب أهل العلم أو نواب الشعوب أو غيرهم بتطبيق مقترح السلطة العلمية بل لم يسمعوا به ناهيك عن معرفة تفاصيله وكل مقترح بحاجة أولاً لمن يقتنع به ويدافع عنه وينشره ثم تأتي مرحلة التطبيق.

٣- **التطبيق الجزئي**: هناك من طلب مني صناعة نموذج حقيقي يثبت أن السلطة العلمية فعالة في تحقيق التطوير فالناس تقتنع بإنجازات واقعية لا كلام نظري وأقول وكيف أستطيع عمل نموذج مصغر للسلطة العلمية فهذه مهمة وزير أو مدير عام أو رئيس حزب أو رئيس قبيلة ويا ليت بعضهم يفعل ذلك والأهم من ذلك أن الشرح النظري للمقترح سيثبت أنه فعال وواقعي وفوائده كبيرة جداً ولدينا عقول ستقتنع بذلك بإذن الله.

كتب للمؤلف

- الطريق إلى الوحدة الشعبية «دعوة لبناء الجسور بين الاتجاهين القومي والإسلامي».
- الطريق إلى السعادة.
- إصلاح الشعوب أولاً.
- لا للتعصب العرقي.
- عجز العقل العلماني.
- الكويت الجديدة.
- العلمانية في ميزان العقل.
- العلمانية تحارب الإسلام.
- تطوير البحث العلمي الخليجي.
- الليبرالية الضائعة.
- العلم يرفض الليبرالية.
- العلمانية منبع الضياع.
- لا للأبحاث التطويرية بالاشتراك مع الأستاذ عبدالله عودة.
- لا لأبحاث الجامعات.
- المشاريع البحثية.. مشاكل وحلول.
- كيف تخطط لحياتك الوظيفية ؟
- التخطيط الوهمي.

- إصلاحات شعبية.
- من المخطئ في فهم العلمانية ؟
- الطريق إلى التقدم العلمي.
- نموذج الدكتور مساعد للتخطيط الإستراتيجي.
- أين السلطة العلمية ؟
- تطوير السلفيين.
- تطوير الليبراليين.
- الإصلاح العلمي أولاً.
- نهاية العلمانية.
- أنصار الوحدة الوطنية.
- عجز العلماء العرب.
- العلمانية في ميزان العلم.
- أين عقل الدولة ؟
- خرافات علمانية.
- تطوير العقل العربي.
- انهيار العلمانية.
- العلمانية دمرت المرأة.
- فشل العلمانيين العرب.
- خدعتهم العلمانية